جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية المشتركة كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي في فترة مابعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
وئام نموشي

إشراف الأستاذ:
نموشي نسرين

- لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الـــرتبة	الصـــفة
أزروال يوسف	أستاذ مساعد –أ-	رئيسا
نموشي نسرين	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

العام الجامعي: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة العلق [الآية 01-05]

- صدق الله العظيم -

شكر و عرفان :

أشكر الله عز وجل الذي ألهمني الصبر و القوة لبلوغ هذه المرحلة

بعدها أتوجه بخالص الشكر والتقدير

للأستاذة **"نموشي نسرين "**

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و متابعته لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع

بعدها أتوجه بكامل الشكر و التقدير لأعضاء لجنة مناقشة المذكرة

ثم الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد .

شكرا.

خطة الدراسة:

مقدمـــــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية

المطلب الأول: ماهية الأمن

المطلب الثاني: ماهية التكامل

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول:الوظيفية الأصلية

المطلب الثاني:الوظيفية الجديدة

الفصل الثاني: التجربة التكاملية المغاربية بين المتطلبات والمؤثرات

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي والتاريخي للاتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: مفهوم اتحاد المغرب العربي

المطلب الثاني: نشأة اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني: مقومات وأهداف اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول : مقومات التكامل المغاربي

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: واقع اتحاد المغرب العربي بين الانجازات والتحديات

المطلب الأول:الإنجازات المؤسساتية والميدانية

المطلب الثاني:معوقات تحقيق التكامل المغاربي

خطة الدراسة:

الفصل الثالث: دور التهديدات الأمنية كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي

المبحث الأول: تكلفة اللاتكامل المغاربي وآفاق التفعيل الممكنة

المطلب الأول: تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد السياسي والاجتماعي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: البعد البيئي والثقافي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: دور التهديدات الأمنية كآلية لتفعيل التكامل المغاربي

المطلب الأول : تأثير التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار دول اتحاد المغاربي

المطلب الثاني: التنسيق الأمني كآلية لتفعيل التكامل المغاربي

الخاتـــــمة

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تنامي ظاهرية التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، لشكل لافت الانتباه جعل منها سيمة أساسية لانتمات نظام عالم بالحرب الباردة ، وهذا ما دفع للعديد من المحللين إلى القول هدا النظام اقرب أن يكون نظام الكتل (أي نظام المجموعات الإقليمية) لم تعد فيه الدولة مرتكز أساسي في رسم تصورات المستقبل واستشعارا بمخاطر ذلك اتجهت اغلب دول العالم منذ أوائل الثمانينات القرن الماضي إلى تشكيل تنظيمات إقليمية جديدة قادرة على التعاطي مع تحديات العولمة .

وفي هذا السياق ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 إماما من قادة دوله الأعضاء بضرورة التنسيق ، وتوحيد الجهود ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الجديدة ، فحسب العديد من الدارسين في ميدان التكامل الدولي اجمعوا على إن اتحاد المغرب العربي على هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي لتعطله في أكثر من مرة وذلك راجع لفشل المقاربات الاقتصادية ، وظهور الخلافات السياسية المتسمة بالنزاعات الحدودية والحسابات القطرية لكن بفضل التطورات الحاصلة خاصة في المجال التكنولوجي والمواصلات ظهرت تهديدات لا تماثلية ، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية فطبيعة هذه التهديدات تعجز الدولة الواحدة بمفردها عن التصدي لها فهي قضايا لا تقبل التأجيل التي فرضت التنسيق وتوحيد الجهود في وضع استراتيجيات وسياسات أمنية أدت إلى خلق التعاون والاستمرارية والى تضافر الأنظمة السياسية والنخب لوضع برامج للتحكم في هذه التهديدات وبالتالي يعتبر المدخل الأمني كآلية لتفعيل التكامل المغاربي .

1- أهمية الموضوع :

2- دراسة مسار التجربة التكاملية والوقوف عند ابرز محطات تعثر الاتحاد المغاربي وأسباب تعطله

3- .تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي التي هي نتاج عوامل المتغيرات الإقليمية .

4- إلقاء الضوء على دور التهديدات الأمنية لتدعيم مسار التكامل المغاربي وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا في إعادة إحياء مسار التكامل المغاربي .

2- مبررات إختيار الموضوع :

1. المبررات الموضوعية:يعود اختيارنا للموضوع كون إن هذا الموضوع يتعلق بتخصص الدراسات الأمنية، ويتجلى ذلك في المتغير الأول الذي يتعلق بموضوع الأمن والتحول في مفهوم الأمن وبروز التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاس هذه الأخيرة على امن واستقرار الدول المغاربية، أما المتغير الثاني يتعلق بموضوع التكامل من خلال دراسة هذه الظاهرة التكاملية المغاربية والوقوف عند أسباب تعطل هذا المسار.
2. المبررات الذاتية:على اعتبار إننا ننتمي لمنطقة المغرب العربي هو سبب ميولنا لهذا الموضوع فانه يهمنا التعرف على واقع محيطنا و إقليمنا خاصة إن الموضوع ، يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة كون أن الهاجس الأمني هو قضية مشتركة لدول المغرب العربي، أما فيما يخص مسار العملية التكاملية ستمنحنا هذه الدراسة فرصة للإحاطة بمكل الجوانب المتعلقة بموضوع تكامل المغرب العربي.

3- إشكالية الدراسة :

كيف تساهم التهديدات الأمنية الجديدة والمشتركة في المنطقة المغاربية ، في دفع مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية والخارجية؟

الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم التكامل الإقتصادي ؟
- ما هي المقاربات النظرية المفسرة له ؟
- ما هي أسباب تعثر الإتحاد المغاربي ؟
- ما هي طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ؟

- ما هو دور التهديدات الأمنية في عملية التكامل المغاربي ؟

- **الفرضية المركزية**

- التهديدات المشتركة للدول المغاربية تساهم في تدعيم مسار التكامل بين دول الإتحاد المغاربي .

- **الفرضيات الفرعية**

- عملية التكامل عبارة عن مسار من أجل توحيد بيانات الدول في كافة المجالات .

- تعتبر المقاربة الوظيفية بشقيها الأصلية والجديدة أهم الوسائط المعرفة التي تستخدم قصد الفهم والتفسير.

- سياسات دول المنطقة المغاربية خاضعة لمنطق الأنانية والحسابات القطرية أدت إلى تعثره وتعطيله.

- طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية.

- إحتواء التهديدات الأمنية العابرة للأوطان يكون بوضع إستراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي لمواجهتها وبالتالي بتحقيق التنسيق وهو الغاية المنشودة من ذلك.

4-منهجية الدراسة : تتميز الدراسات الأكاديمية عن باقي الاجتهادات والكتابات الأخرى باعتمادها قواعد منهجية معينة للوصول إلى كشف حقائق الظاهرة محل الدراسة ، ومن منطلق أن الظواهر السياسية عموما هي ظواهر معقدة ومركبة متعددة الأبعاد والمتغيرات يصعب دراستها من خلال منهج واحد ، سيتم الإستعانة بعدة مناهج التي تتظافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة والإحاطة بها :

- **المنهج التاريخي** : هو أداة للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها ، ويتألف من عناصر ومراحل متشابكة تقود العقل الإنساني بطريقة عملية نحو الحقيقة العلمية

التاريخية وسيتم له استعانة بهذا المنهج التاريخي لتتبع تطور المسار التعاملي والمغاربي والوقوف عند أبرز الأحداث والتطورات التي شهدتها مسار التكامل المغاربي.

- **المنهج الوصفي** : يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها ، أشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها.
- وقد استخدمنا هذا المنهج من خلال إبراز أهمية منطقة المغرب العربي ومقوماتها كعملية تكاملية تطرقنا إلى طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي ودور هذه التهديدات في دفع مسار التكامل من جديد.
- **المنهج الإحصائي** : تم توظيفه بغية الحصول على أرقام وإحصائيات تتعلق بمعطيات إقتصادية ومن خلال إحصاء حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي.

5- أدبيات الدراسة :

بعد البحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع ، سواء على مستوى التخصص أم تخصصات أخرى ذات صلة بالموضوع ، تأكد أن بعض هذه الدراسات اهتمت بموضوع مسار العملية التكاملية المغاربية كتجربة إقليمية والبعض الآخر تناول موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب ، كموضوعين مستقلين للدراسة ولم يتم العثور في حدود العلم –تجمع بين هذين المتغيرين في سياق ما يسمى بـ"التهديدات الأمنية المشتركة كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة "

ففي إطار دراسة العملية التكاملية المغاربية هناك دراسات متخصصة منها :

بخوش صبيحة ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2010.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تناول أسباب تعثر الإتحاد المغاربي وآفاق التفعيل السياسية والاقتصادية والقانونية الممكنة.

أما في موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب : اختلفت مصادر التهديدات الأمنية بين ظواهر سياسية وإجتماعية و بيئية وهذا ما أدى إلى تنوع الدراسات الأكاديمية ففي موضوع الإرهاب هناك دراسة لـعلي يوسف شكري ، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ، القاهرة : لإيتراك للطبع والنشر ، 2007.

الذي تطرق فيه إلى دراسة الإرهاب من جانب مفاهيمي من حيث الأسباب و الدوافع فقد أرجع أن دافع الإرهاب السياسي هي ظاهرة العنف وتناميها والقهر السياسي الداخلي غالبا ما يدفع الأفراد إلى العنف.

وفي موضوع الهجرة غير شرعية تناولنا دراسة لــ شاقوري عبد القادر "الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط " ، في (محمد غريب) محرر، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بيروت ، إبن النديم ، 2014 ، الذي تناول فيه أسباب هجرة الدول المغاربية ودوافعها وأرجعها إلى عوامل تتعلق بالدول المرسلة والمستقبلة.

تقسيم الدراسة : اقتضت الضرورة البحثية تقييم الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل مقسم إلى مبحثين.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ضمناه مبحثين تم التركيز في المبحث الأول على تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية للدراسة في حين سيستعرض المبحث الثاني أبرز الإتجاهات والمقاربات النظرية لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي.

الفصل الثاني : يتناول مسار التجربة التكاملية المغاربية ويحتوي على ثلاث مباحث قد خصص المبحث الأول كتحصيل مفاهيمي للمغرب العربي ، المبحث الثاني أهداف ومبادئ الإتحاد المغاربي أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى التحديات التكاملية المغاربية .

الفصل الثالث : يتناول دور التهديدات الأمنية في المغرب العربي كمدخل أمني ويحتوي ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول حصيلة اللا تكامل الآفاق الممكنة للتفعيل، أما المبحث الثاني يتناول طبيعة التهديدات الأمنية ، أما المبحث الثالث دور هذه التهديدات في إحياء وبعث العملية التكاملية المغاربية.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية.

من أدبيات البحث في الدراسات العلمية التي تبدأ بتعريف مصطلحات ومفاهيم الدراسة، لأن ذلك بمثابة الخطوة الأولى والأساسية من خطوات عرض الأفكار انطلاقا من قول الفيلسوف الفرنسي **فولتير" إذا أردت أن أفهمك فلا بد من توضيح مصطلحاتك ومفاهيمك"** ومن المؤكد أنه كلما نجحت عملية توظيف المفاهيم بدلالتها الصحيحة فإننا نقترب أكثر من الواقعية ويسهل على الباحث الإفهام كما يسهل على المتلقي الفهم والاستيعاب فقد أثبتت التجارب والدراسات العلمية إن إهمال الدقة في استعمال المصطلحات والمفاهيم يمثل نقص في التواصل بين الباحث والمتلقي.

_ ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث بأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة وهي مفهوم الأمن والتهديد وهي مفاهيم ذات طابع امني كذلك سنشير إلى مفهوم التكامل وعلاقته بالمفاهيم المشابهة وقد اعتمدنا في دراستنا في تعريف هذه المفاهيم على ما جاء في بعض المراجع المتخصصة.

<u>المطلب الأول</u>: ماهية الأمن

الأمن من أكثر المفاهيم الذي أجمع عليه الباحثين في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنه مفهوم غامض ويتميز بعدم اليقينية لاعتبارات إيديولوجية واختلاف البيئات والمدارس في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: 1) تعريف الأمن:

أ) لغة: مصدره الأمن والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف وهو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش، الآية (05).**

وفي قوله تعالى " وإذا جاءهم الأمر من الأمن والخوف أذاعوا به..." الآية (83) سورة النساء. وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب حديثا وعند العرب منذ أزمنة طويلة[1].

اصطلاحا: لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم المن ، كما تعددت مرجعياته وأشكاله وذلك الاختلاف والتعدد نابع من الاختلاف في البيئة المفكرين والاختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الدولية الأخرى، وفيا يلي سنسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسوا العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة المصطلح، وطبيعة الاختلاف من خلال عرض تعاريف هؤلاء المفكرين "فالأمن هو السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة والاستمرار لمقوماتها وشروطها، بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر وبحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى، في كل ظرف وزمان ومكان فقد أصبح الأمن المطلب الأول لكل الكائنات الحية، والهدف المحرك لنشاطاتها، والمتغير الحاكم لتفاعلاتها، المتحكم في علاقاتها".[2]

ولأن المرادف الوحيد لغياب الامن، هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقوماته وشروطه. وفي هذا الصدد فقد عرف **ميكائيل ديلون** الأمن "أنه مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم واحتواء واقصاء وتحييد الخوف فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللا أمن هذا ما عبر عنه دايلون ".[3]

---

[1] _ رياض حمدوش ، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية" مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، جامعة قسنطينة قسم العلوم السياسية، 2008، ص 271.

[2] _ عبد الله محمود مسعود ،علي عباس مراد ، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية ،ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2006، ص 14.

[3] _ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي الأمن الجزائري ،الجزائر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ن2005، ص 14.

كما عرفه "ولتر ليبمان " "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[1]

فحسب ولفرز فإن الأمن ،في أي معنى موضوعي ، يقيس بغياب التهديدات ضد القيم المركزية ، في معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.[2]

_ فمن أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف **باري بوزان** أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم فيعرف الأمن "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[3].

كما عرفه " الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوة التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى. فأساسا الأمن هو البقاء لكنه يوحي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بـ العمل على التحرر من التهديدات، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا"[4].

الفرع الثاني: مستويات الأمن:

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية... لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق

[1] _ جون بيلس ، ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ، (تر) مركز الخليج للأبحاث، الإمارات ، مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 14.

[2] _ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص 14.

[3] _ جون بيلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 114.

[4] _ عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 160، 2005، ص 56.

بالسيادة والمجالات الحيوية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني وإقليمي وكذلك الدولي.

1) المستوى الوطني:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن هذا المستوى في الأدبيات السياسية العربية، انطلاقا من ترجمة كلمة "national" ، من الإنجليزية أو الفرنسية إلى الكلمة "قومي" واستعمال هذه الأخيرة يكون من أجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة "الأمن القومي" للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي أي أمن الدول مجتمعة.[1] لذلك فإن القول بالمستوى الوطني هنا هو الإشارة إلى معناه القطري.

فالأمن الوطني يقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع وفي تعريف أكثر ملائمة يدمج كيجلي وآخرون تعريفهم الأمن الوطني بين شعور المواطن وجهود الدولة باعتبار أنه "شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها" وتتلخص مهمة الوطني من الدولة الاستعداد الدائم لتأمين الامكانات البشرية والمادية في كل المجالات لمواجهة أي تهديد عسكري أو فكري ضد أمنها من أي عناصر دولة معادية، ويظهر الأمن الوطني في الدولة من خلال قدرتها غي الظهور على الساحة الدولية كعضو يحترم مصالح المجتمع الدولي وقوانينه ويساهم بفعالية في تأمين نظام عالمي آمن وعادل بعد تأمين حاجات أفراد المجتمع وتوفير متطلبات حياتهم بأمن واستقرار.[2]

[1] _ طارق رداف " الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة" رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم سياسية 2005، ص

[2] _ محمود شاكر سعيد ، خالد عبد العزيز ، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2010ن ص 16.

2) الأمن الإقليمي: يرتبط هذا المستوى بالنظام الاقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة، والأمن في مستواه الإقليمي يفترض أن هناك اتفاقا قوميا على مصادر التهديد وإستراتيجية مواجهاتها، كما يقترض كذلك صانعي القرار والمواطنين على السواء يعطون أولوية سياسية للترتيبات والسياسات القومي العليا على المستوى الإقليمي ما أعدها من ترتيبات.[1]

لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي أي افتراض وجود انسجام الأمن للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا ما يدفع الدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية أو تحالفات تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي ومثال ذلك ميثاق ريو دي جانيرو سنة 1947 الذي جاء في دباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات لأي الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.[2] كما يمكن الإشارة إلى مفهوم مجتمعات الأمن الذي وضعه كارل دوتش سنة 1957 ويقصد به المناطق التي يجمع أفرادها سواء كانوا دولا مستقلة أو أعضاء في رابطة اندماجية نموذج خاص من العلاقات تقدم على الحرص على تسوية المنازعات التي تنشب فيما بينه، ليس بوسيلة العنف وإنما بأسلوب الحلول النصفية أو اتفاقات الوسط .

وعلى ذلك فإن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزاءا مهما من سياستها الأمنية العامة حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي ردع أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجال مجالا للنفوذ، حيث أن هذا الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني من جهة أخرى يرتبط هذا المستوى بطبيعة العلاقات التي تربط بين فواعل النظام الإقليمي مثل النزاعات على السلطة وهيمنة دولة على العلاقات الإقليمية بشكل لا يخدم مصالح وأهداف بقية الدول، أو حتى وجود تأثير

[1] _ مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير ، القاهرة : مركز البحوث العربية ، 2003، ص 53.

[2] _ طارق رداف ، مرجع سابق ص 24.

خارجي مباشر من طرف إحدى قوى النظام الكلي على العلاقات الإقليمية وغيرها، وهي حالات تتناسب طرديا مع الأمن كمتغير، أي أنه كلما زادت قدرة الدول على حفظ الاستقرار، وفرض وتيرة تغيير منتظمة كلما قلت تعرضه لحالة اللا أمن، غير أنه لا بد الإشارة إلى أن الاستقرار أو توازن النظام قد لا يخدم المصالح الأمنية لدول معينة، ومنه تعمل هذه الأخيرة على إقامة توازن جديد يتفق مع أمنها ومصالحها، لكن ذلك يرتبط بقدرة هذه الدول على القيام بذلك من جهة وقدرتها على الحفاظ على النمط الجديد للتفاعلات داخل النظام من جهة ثانية.[1]

3) المستوى الدولي:إن ما اتفق عليه أن الأمن الجماعي وعلى الرغم من اختلافه النظري مع مفهوم الأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي الذي كتبت عنه المقاربات المعاصرة التي تأخذ في عين الاعتبار سياسات الواقعية والقوة إضافة إلى حديثها عن السياسة الداخلية ، العقائد والقيم تدرجها مجتمعة كأسس ومرتكزات مهمة في السلوك والدولة قد أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الاحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول "**جوزيف ناي**" و**كيوهان** التعبير عنه بالاعتماد المتبادل على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية لمواجهة التهديدات.

إن تحقيق مبدأ الأمن الجماعي يستلزم ادراك الدول أنه لأمنها لابد من الالتزام بمجموعة مبادئ وأفكار في إطار علاقاتها الدولية " Inter –state relations" [2] .

---

[1] _ المرجع نفسه، ص 25.

[2] _ Steve Smith, John baylis : the globalisation of Word politics, 3ed , united state :oxford univercity press,2005,p144.

المبدأ الأول: لا بد للدول أن تتخلى عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالمحادثات السليمة، فالتغير ممكن في العلاقات الدولية لكن ذلك يتحقق بالمفاوضات لا بالقوة.

المبدأ الثاني : لا بد من توسيع إدراك للمصالح الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات الدولية مصالح الجماعات الدولية ككل هذه الوسيلة أو بالأحرى المبدأ تبدوا أهميتها في حالة تغير، حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.

المبدأ الثالث: ويعد الأكثر أهمية ويرى أنه على الدول أن تقهر الخوف الذي يهيمن على السياسات الدولية وأن تتعلم أن تكون موضوع ثقة الآخرين فكل نظام على حد **قول انيس كلود** " Inis claude " يعتمد على اهتمامات الدول قدرها من المن الجماعي " thein destines to collective Security "

4) الأمن الفردي : جاء طرح مفهوم الأمن الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة في سياق الجدل الذي شهدته تلك الفترة حول طبيعة مفهوم الأمن وبالأساس حول مدى صلاحية مفهوم الأمن بمعناه التقليدي _ والمرتكز على أمن الدولة القومية كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية في التعامل مع مصادر التهديدات الجديدة والتي لا يمكن للدولة القومية مواجهتها بمفردها.

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على جعل الفرد لا الدولة، وحدة التحليل الأساسية، كونه يقوم على صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال سياسات تنموية رشيدة بعيدا عن اللجوء للقوة العسكرية انطلاقا من أي سياسة أمنية يجب أن يكون صفها أمن ورضاء الأفراد.[1]

والحديث عن الأمن الإنساني هو الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في التعامل مع المفهوم وتحركها على أكثر من صعيد بداية بطرحها رؤية شاملة لمفهوم الأمن الإنساني ولأول مرة من خلال برنامج الأمم المتحدة

[1] _ هدى متينكس ، نللي كمال الأمير ، التغيرات في السياسة الخارجية البانية، القهرة ، مصر: مركز الدراسات الأسيوية 2005، ص 257.

للتنمية في البشرية في التقرير الصادر سنة 1994 أين تم طرح المفهوم كأحد أولويات الأجندة الأمنية ، ولقد آثار الرئيس السابق للبرنامج الدكتور: محبوب الحق الباكستاني أربع خصائص للمن الإنساني هي:

_ الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان .

_ مكونات الأمن الإنساني متكاملة .

_ الأمن الإنساني يكون من خلال الوقاية المبكرة، أسهل من التدخل

_ الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة كل الناس وفي كل مكان.[1] وقد حدد القرير مكونات الأمن الإنساني في شقين الأول: هو الحرية من الحاجة، الثاني: هو الحرية من الخوف وقد

_ عرفت الأمم المتحدة مفهوم الأمن الإنساني على " أنه في معناه الشامل يشمل ما هو أبعد من غياب النزاعات إذ يشمل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق الحكم الرشيد والوصول إلى الرعاية الصحية و التعليم والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص و الاختيارات لبلوغ أهدافه الخاصة، وذلك من خلال تقليق الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي و منع النزاعات، والتحرر من الخوف والحاجة، وكذلك حق الأجيال المستقبلية في أن ترث بيئة طبيعية صحية"[2].

الفرع الثاني : مفهوم التهديد

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر [3] ، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجس أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية فهو بلوغ تعرض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي

[1] _ خديجة عرفة ، " تحولات مفهوم الأمن .... الإنسان أولا " متحصل عليه من الرابط www.islamonline,net/arbic/mafahil/2003/9/article htm.

[2] هدى متينكس، مرجع سابق/ ص 265.

[3] - عمار بعزوز ، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة" ، الفكر البرلماني ، العدد 6 ، 2004.

والاجتماعي ، الأمر الذي قد يخضع الأطراف المتصارعة إلى اللجوء استخدام القوة العسكرية ، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد .

التحدي من المفاهيم التي قد تختلط مع مفهوم التهديد هي الأخرى لتعلقها بمفهوم الأمن التحدي الذي يعرف على أنه المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها ، وتشكل حجر عثرة أمام محيط أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة .

المطلب الثاني : ماهية التكامل

يكتسي موضوع التكامل الدولي والإقليمي أهمية بالغة على مستوى العلاقات الدولية ، فهذه الظاهرة عرفت إنشاء بعد نهاية الحرب الثانية، وقد ازدادت وتيرتها من محاولات التكامل للدول في الفترة الأخيرة نتيجة تزايد القضايا العابرة للحدود والتطور التكنولوجي في العديد من المجالات وعليه سنحاول من هذه الدراسة محاولة التأسيس المفاهيمي والنظري للتكامل .

فعلى الرغم من أن مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطا بمعناه اللغوي الذي يعني توحد الأجزاء في كل واحد فإن هناك الكثير من المشكلات النظرية الخاصة بتحديد هذا المفهوم كمصطلح سياسي

الفرع الأول : تعريف التكامل

لغة : من الناحية اللغوية تدل على الكمال أو التمام أو الكل التام وكمل الشيء مكمولا تحت أجزائه وصفاته وكمل الشيء مكمولا تحت أجزائه وصفاته أكمل الشيء أتمه ويقول تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » سورة المائدة الآية (03) وجاء في لسان العرب أن الشيء تكامل وأن أكملت الشيء أي أتممته[1].

اصطلاحا: تعني كلمة تكامل ذلك الكائن بين الأجزاء لتكون الكل، وقد نجد التكامل في عدة مجالات منها ، التعامل السياسي ، الاقتصادي، وقد ظهر في هذا المجال عدة إسهامات ومحاولات متعددة من قبل

[1]- محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، بيروت: منشورات الحلبي، 2011 ، ص 67 .

مفكرين وفسروا مختلف الظواهر التكاملية ، حيث تعددت وجهات نظرهم ، الأمر الذي ساعد على تبلور المدارس والنظريات[1] .

التكامل بين كونه عملية وحالة .

وقد انقسم منظروا التكامل إلى فريقين فمنهم من ينظر إليه كحالة **أمثال " كارل دوتش" ومنه من يراهم علمية أمثال هانس فالتينغ** وهناك من يجمع بين الموقفين المتعارضين .

أ- عملية: ويمثله " أنرنست هانس " ernest hans الذي عرف التكامل " هو العملية التي تتضمن تحول الو لاءات والنشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية تتجاوز صلاحيات الدولة القومية " [2] .

ب-**حالة:**كارل دوتش عرفه" الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالحماية بالجماعة وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة أن تتمكن فيها الجماعة من التطور بشكل سلمي[3].

كما عرفه :" أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحدا . أي أن يحول وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، والاعتماد المكون بين أي مركبين أو وحدتين يكمن في احتمال أنه إذا حدث تغير يمكن التبؤ به في الآخر، وعادة ما يكون للنظام كل خواص مميزة له، لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته منفصلة [4] .

---

[1] - لبيب شقير ، الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، ج2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ،ص837.

[2] عمر إبراهيم العفاس ، نظيرات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا : جامعة قار يونس ، 2008 ، ص 36.

[3] عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 17 .

[4] كارل دوتش ، تحليل العلاقات الدولية ، (ت ر) : شعبان محمد محمود مصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2006 ص 217.

وكعملية عرفه مورتن كابلان " الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تحقيق أهدافها ومصالحها المشتركة " [1].

وكحالة يذهب : فيليب جاكوب " إلى أن التكامل السياسي يشكل إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد يجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم "[2].

وهناك من يجمع بين الموقفين المتعارضين أمثال " Bella Ballas " عرف التكامل على أنه عملية وحالة في كتابه " نظرية التكامل الاقتصادي" بأن التكامل عملية " عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات السياسية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينهم أما بوصفه حالة: أيّ أنّ الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل من الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.

أما الدكتور " عبد الغني حماد " فيعتبر أن " التكامل هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي الإداري يهدف إلى توحدي أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية "[3]. وبناء لما ذكر من قبل ، يمكننا تعريف التكامل كما يلي : " العملية التي تتضمن تحويل الو لاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في لدول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة " .

[1] M.kaplan,system and process in international politics , new york , wiki , 1957, p99.

[2] يوسف حلباوي ، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 98 ، 1987 ، ص 272.

[3] عبد الغني حماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر، المستقبل العربي ، العدد 250 ، ص 1999، ص 65.

2- علاقة التكامل بالمفاهيم المتشابهة

أ- **التحالف :** يتشكل التحالف من أجل الدفاع المشترك عن مصالح قومية يهددها بلد ما أو يتهددها تحالف آخر ومشكلة التحالف الكبرى هو العثور على إستراتيجية تتلاءم مع هذا الدفاع ثم إيجاد الوسائل من أجل إنجاحها عسكريا والنزاعات الكبرى في القرن الـ 20 كانت حروب تحالفية، وهي نشبه الحرب التي سبقتها إنما كان عليها أن تحمل مشاكل جديدة أكثر تعقيدا في مجالات القوة والقيادة والتحالفات هي أشبه بعمليات تأمين ضد مخاطر رئيسية تردي إلى تفاهمات مؤقتة وإلى معارك نذكر منها بالصراع بين آل هوراس ضد آل كورياس (صراع بين قبيلتين الأولى مع روما والثانية مع مدينة آليا) وتتطور التحالفات أثناء الصدامات بين 1914 و1918 تلقي الحلفاء مساعدات إلى ايطاليا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية في حين استوفت الإمبراطوريات الوسطى بتركيا وبلغاريا ، وعملت الثورات الروسية على انسحاب روسيا من الحرب[1].

ب-**التعاون :** هو مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسو بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا وإذا تعلق المر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافيا معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم.

أما الفرق بين التكامل والتعاون فيحدد في الكيف والكم معا، فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي، هو مجرد التخفيف من أكثر العقبات والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية والدولية لمعنى تسهيل عملية التبادل الدولي فان التكامل يتضمن أزاله هذه العقبات وحل المشاكل من اجل تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول، فالتعاون الاقتصادي هو ذلك العمل الهادف إلى تحقيق التمايز بين الوحدات الاقتصادية مع

[1] تيري دي مونبريال وجان كلين، موسوعة الإستراتيجية ، (تر) محمود علي مقلد ، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 315.

المحافظة على مميزاتها الخاصة، بينما التكامل إلى أزاله الفروق بينها وبين خلق كيان اقتصادي جديد ومتميز[1].

3- **الاعتماد المتبادل** : مع تنامي خطى الثورة التقنية تزايدت كثافة الاتصالات الاجتماعية والثقافية والمادية وتعاظمت أبعاد ظاهرة تدوي الإنتاج ، ظهرت حالة الاعتماد المتبادل التي جاء بها كينيدي 1962م كمحاولة لكسر حدة التصدي لهيمنة الرأسمالية العالمية ، وقد تحرر غورباتشوف 1985م لكن بغرض تحقيق تعاون عالمي من أجل التصدي لمشاكل المجتمع العالمي[2].

فهو حاله العلاقة بين الطرفين، حيث تكون تكاليف فسح العلاقة آو خفض التبادلات متساوية تقريبا النسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية ، التي تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الحساسة للتغيرات في مجالات معينة، كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا، تختلف الطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية فسح العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا النسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية التي تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات في مجالات معينة، (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول.

حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا قد تكون دولتان متساويتين في الحساسة إزار ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها.

[1]- صبيحه بخوش ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية-1989-2007، عمان :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2010، ص65.

[2]- محمد غربي ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة ، لبنان :ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، ص20.

قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة أليها مما تجده الأخرى/ فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط[1].

ومن ثم فإن التكامل والاعتماد المتبادل كلاهما يحمل أساليب عالية التقسيم والتي تؤثر في طريقة التحليل المستخدمة للمصطلحات للمبادلات حيث يمكن النظر إليها إلى كل من التكامل والإعتماد المتبادل كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البينية، إنهما يختلفان في التكامل غالبا ما يأخذ مكانا ضمن الإطار ألمفاهيمي والمؤسساتي على عكس الاعتماد المتبادل[2].

وبما أن الشراكة تهدف إلى إقامة منطقه تجاره حرة فهي بذلك تشكل أحد مستويات التكامل وهي صوره من صور الاعتماد المتبادل.

4- التنسيق : وهو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عمليه اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف رئيسيه لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقه منفردة، إذا التنسيق على عكس التكامل وينصب على ميدان محدد، ويكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا[3].

5- الشراكة : مفهوم الشراكة لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية " نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وقد طرح الرئيس الفرنسي.

François méttirant مفهوم الشراكة Partenariat في طابعة الاقتصادي في فترة الثمانيات وطالب خلالها الدول الأوروبي بأن تقيم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، (تر) مركز الخليج للأبحاث الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 65.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص-ص ، 29-30.

[3] حسين بوقاره ، التكامل في العلاقات الدولية ، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، 2008 ، ص 14.

المتوسط في المجالات الاقتصادية، الثقافية الإعلامية والحضارية، وكان رأيه يقول أن " للمنطقة المتوسطية تاريخا مشتركا وحضارة، متوسطية واحدة من شأنها أن تساعد على إحياء الفضاء المتوسطي[1].

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة تقوم على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.

الفرع الثاني : مجالات التكامل

فعلى الرغم من أن التعامل كظاهرة ترجع جذوره إلى فترات قديمة من التاريخ إلا أن بدايات ظهوره في العصر الحديث كانت مع القرن التاسع عشر الذي شهد مجموعة من العمليات المتكاملة أهمها : لجنة نهر الراين" 1804 " لجنة نهر الدانوب " 1957 و " الاتحاد التلغرافي الدولي " الذي تأسس في عام 1865 ، اتحاد البريد العالمي 1874 [2].

أما المجالات التي يمكن أن تنصب عليها عمليه التكامل يمكن إجمالها في ما يلي:

المجال الاقتصادي: تاريخيا يعتبر المجال الاقتصادي الأكثر ملائمة لعمليه التكامل وفي هذا الصدد يعرف الاقتصادي " فان مرهايغ" تعريف التكامل الاقتصادي على انه" قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر بمزج اقتصادياتها تدريجيا أو في المجال، أو إقامة سوق مشتركة مع حد ادني من التنسيق في السياسات ألاقتصاديه للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إي نزع كل معوقات العلاقات التجارية و عدم وضع قيود جديدة[3].

[1] نموشي نسرين، "انعكاسات الشراكة اللأورو جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، رسالة ماجستير، الجامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010، ص 4 .

[2] زايد عبد الله ، السياسة الدولية لين النظرية والممارسة، ليبيا : دار الرواد ، 2002، ص 249.

[3] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 22.

كما عرفه الدكتور احمد الغندور على أنه " الاندماج الاقتصادي وانه أذابه الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد ويرى أن الاندماج الاقتصادي درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج[1].

لكن ما تقدم من تعريفات لمصطلح التكامل الاقتصادي فقد صعب تعريف محدد لهذا المصطلح ومن اجل الوصول إلى صيغه موحدة تكون أكثر قبولا من طرف الاقتصاديين لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ظل محل تضارب في التعاريف وهذا بالاعتماد على مجموعه العناصر التي يقوم عليها أساس التكامل الاقتصادي في الدول المنتمية لنفس الإقليم الجغرافي لابد من الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي

يشمل العناصر التالية:

أ- يعد التكامل عملية يؤدي بالدول الأعضاء إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وهو حالة تبحث عن الطرق الكفيلة بإذابة الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي موحد يعرف " التكامل الاقتصادي التام ".

ب- اتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في هياكلها ألاقتصاديه في منطقه التكامل.

وللوصول إلى التكامل الاقتصادي التام لابد من إجراءات نلخصها في الأتي[2]:

أ- الإجراءات الخاصة بتأسيس السوق الموحدة وتشمل التدابير الخاصة أزاله العقبات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية مع إقامة تعريفه جمركيه موحده في مواجهه العالم الخارجي والنظام موحد الضرائب غير المباشرة.

ب- الإجراءات الخاصة بتنسيق وتجانس السياسات التي تشتمل على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية.

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 23.

[2]- محمد غربي مرجع سابق ، ص23.

ج- الإجراءات المتعلقة بتوحيد المؤسسات ألاقتصاديه المكلفة بالإشراف و خلق وحده متكاملة تحل محل الاقتصاديات الوطنية.

2- **التكامل السياسي**: وهو ذلك الجانب الضيق والصعب لتحقيق في إن واحد من مسار التكامل في مدلوله فان التعامل لسياسي يهدف إلى تحويل السيادة والولاء وسلطة اتخاذ القرار إلى أجهزة مشتركه فالباحث مزايتن ستراين يرى أن التكامل السياسي هو تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسيه"[1].

فحسب هذا التعريف التكامل يشير إلى نشاط مشترك بين عدد من الدول تتنازل فيه كل منها على قدر من اختصاصاتها في مجال ما لمؤسسه مشتركه.

وعرفه كارل دويتش :" عمليه تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية الأفراد و الجامعات أو البلديات أو الأقاليم آو الدول في ما يتعلق بسلوكها السياسي" [2].

ومما سبق تعريفه يمكن القول أن التكامل السياسي هو العملية التكاملية التي ترتبط فيها عمليه التكامل الإقليمي وتنازل الدولة طواعية وبإرادة عن قدر من اختصاصها، والأكثر من ذلك انه يؤدي إلى ذوبان مقوماتها الشخصية ويصبح الولاء للمؤسسة الفوقية وقد تصبح في هذا المسار التكاملي الوحدات الصغيرة ضحية عمليه التكامل[3].

التكامل الأمني: يؤكد كل من كارل دوتش وأنزيوني على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في إيجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها والتي تدفع إلى المزيد من التنسيق والتعاون لمواجهته ، وينتج ما يسمى بالتحالف فالتحالف عبارة عن وسيلة بواسطتها يستطيع العضو المسيطر كسب تأشيرة العبور إلى عملية اتخاذ القرار في لدول الأعضاء الأقل قوة وفي المقابل تضمن هذه هي الدولة القوية

[1] صبيحة بخوش ، مرجع سابق، ص 40.

[2] صبيحة بخوش ، المرجع نفسه ، ص41.

[3] المرجع نفسه، ص 42

امن الدولة الأقل قوه ورغم ذلك يبقى التعامل الأمني هو محصلة العملية التكاملية الاقتصادية والسياسية ويتحقق التكامل الأمني عن طريق تنظيم المقاومة ضد العدو آو الخطر المشترك[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: الوظيفية الأصلية

تعددت تعاريف الوظيفية كمصطلح مجرد أو كمعنى لبناء نظري معين ويرجع هذا التباين في التعريفات إلى استخدام هذه النظرية في تخصصات عمليات مختلفة من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى .

فهناك من يعرفها بأنها « طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام والوظائف التي تؤديها البنى ... » يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يتسم النظام تم تجدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها ، ثم تؤسس صلات بين أسلوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع[2].

ويرى ألفن جولندر أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية ، فإذا كانت الأخيرة " العلاقة السببية" تجيب عن لماذا فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجيب عن " ما الداعي " .

الفرع الأول: الأصل والمرتكزات

كانت الأوضاع التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظير في العلاقات الدولية بحيث أن فشل نظام عصبه الأمم في حفظ الأمن والسلم الدوليين أزمات دوليه خطيرة مثل الأزمة الاقتصادية الكبرى ظهور انظمه سياسيه توسعية وتسلطية دفع بعض الكتاب و المنظرين في ميدان العلاقات الدولية إلى

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 16.

[2] عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008، ص 66 .

البحث عن سبل وأدوات تعيين على حث الجهود باتجاه التقارب وتكون مرجعا يعتمد عليه من أجل تطوير ميادين وقطاعات تعاونية ودولية واقليمية وفي هذا السياق جاءت محاولات دافيد متراني التي تجلت بصفة أساسية في كتابه الذي يحمل عنوان working peace system والذين تم نشره خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد انطلاق متراني في أطروحته من فرضية مفادها أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية غير السياسية التي تواجه الحكومات ومثل هذه الوظائف التي لم تؤدي فقط زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني سيساهم في ارتفاع قاعدة التعاون الدولي في هذا الحقل[1].

في نظريه متراني أكد على مبدأ الانتشار ramification، وافترض أن التعاون في حقل فني واحد سنؤدي إلى خلق حاجات جديدة ستدفع تدريجيا نحو التعاون في حقول أخرى .

وهنا يعتقد مترني أن مثل هذه النشاطات لاسيما عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية هو تدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجلات الفنية سيؤدي إلى تمكين هذا التعاون من تجاوز العقبات من اجل إقامة التكامل حيث أن التكامل الاقتصادي الفني وهو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمرا ضروريا . بمعنى آخر أن متراني ، يدعو إلى نقل الاهتمام من القضايا السياسية الحادة المشكلات الفنية غير المثيرة للجدل، إذ هي في رأيه أم المشكلة، لا تكمن في القضايا السياسية التي قد تكون إحدى أهم مصادر الخلاف والاختلاف والتوتر، إنما المشكلة الحقيقية تكمن في الحاجة إلى تحقيق الأهداف التي لا يمكن انجازها إلا عن طريق حل أو معالجة

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر (وليد عبد الحي) بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع ، الترجمة والتوزيع ، 1985 ، ص 270.

المشكلات الاقتصادية، ذات الطابع الفني وهذا من شانه أن يوفر قاعدة الاتفاق السياسي في مرحلة لاحقة بين النخب الحاكمة والمسؤولين عن اتخاذ قرارات سياسية "[1].

2- نقطه الارتكاز الثاني هي " الحاجات الإنسانية" : بحيث أن الحاجات الإنسانية تقع في قلب العلاقات الاجتماعية وبقدر ما يتحسن الناس فكرة الاعتراف بالحقوق فأنهم يفضلون قبل ذلك تحقيق احتياجاتهم ولكن هناك حاجات تعبر أو تقع خلف الحدود والحل ولا يمكن ان تقدمه الصروح الدولية الكبرى لأن دافيد متراني يفضل المنظمات الوظيفية لأنها الوحيدة القادرة على الاستفادة والارتكاز على تنامي ظاهره الاعتماد المتبادل وخلق نوع من القبول الأولي بالمصالح المشتركة العابرة للحدود

فالمنظمات الدولية ذات الطابع التقني اتحاد (البريد العالمي، منظمة العمال الدولية وهذه المنظمات ستحضى بالاعتراف أنها تعوض الدول في تحقيق وظائف ومصالح الجماعات المختلفة .من خلال

ما سبق يتضح أن دافيد متراني يؤكد على ضرورة فصل الحاجات الإنسانية على الاعتبارات السيادية و السياسية أي فكرة الحياد السياسي بمعنى ضرورة فصل الحاجات الإنسانية على الاعتبارات السيادية أي فكرة الحياد السياسي بمعنى ضرورة الاهتمام بالملفات الاجتماعية التي توحد أكثر من أن تفكك مثل الملفات السياسية وهذا استجابة للعامل النظري الذي يفصل بين ما هو تغيير اجتماعي واقتصادي وتكنولوجي وما هو تغيير سياسي . ونتيجة هذا التنازل عن مظاهر السلطة والسيادة لصالح المنظمات الوظيفية والتقنية تظهر معالم السلم في العلاقات الدولية لأن المقاربة الوظيفية تدعو إلى التوجه إلى ضرورة تحقيق الأمن الاجتماعي بدلا من تحقيق الأمن العسكري وهنا يعارض فكره الأمن المعرف بفكره الجماعة الاجتماعية الهادئة داخل حدود جغرافيه معينه وبالتالي يتقاطع مع المضامين الجديدة للأمن بالرغم من انه لا يشار إلى مجهودات دافيد متراني في الدراسات الأمنية، وفسر هذا التحلل من الأمن العسكري إلى الأمن الاجتماعي فكرة الحاجات الإنسانية بجيث أن الأفراد يقتنعون شيئا فشيئا فعاليه هذه المنظمات الوظيفية

[1] جيمس دورتي وروبرت باليستغراف ، مرجع سابق ، ص 271.

وتأثيرها على تحقيق وإشباع حاجاتهم (النقل ، المواصلات) إلى درجة اقتناعهم بأنها أكثر فعالية من الدول نفسها لذلك يقبلون على نقل آمالهم من الدول إلى هذه المنظمات وهنا تحد" نقلة نوعية في فكرة القومية بمعنى تهذيب القوميات أو الميولات القومية وهذا ما ينتمي بظهور معالم جماعة عالمية مسالمة وهو الهدف الأسمى للوظيفيين الأصليين .

المقاربة الوظيفية في الأساس غير أنها تعمل على تلاقي مواقف النزاع وتركز على الحاجات المشتركة والعمل على استمرار تطوير النشاطات المشتركة والمصالح والامتياز الواضح للوظيفة أنها تتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان، وإنها تطرح نتائج التعاون بدلا من المعاناة اللازمة المهمة السلبية لإعادة النزاع حول المصالح [1].

"دافيد متراني" يرى أن المجتمع الدولي الأمني، هو الذي ينمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان العمل والسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات .

وكخلاصة لما سبق فالوظيفة الأصلية تنتمي بشكل حاسم إلى مجال التكامل الدولي ولا تنتمي إلى التكامل الإقليمي .

أ- المقترب الوظيفي يهدف إلى ربط السلطة بالنشاط معين وبالتالي تكسير الرابط التقليدي بين السلطة وحدود معينة .

ب-الوظيفة الأصلية توفض الطابع الإقليمي لأنه عدو والسلام الدولي فتشكيل نظام اجتماعي عبر وطني لا يتحقق إلا بتبني مقاربة وظيفية للمنظمات الدولية .

الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الأصلية

يمكن تلخيص أهم الانتقادات على النظرية الوظيفية في الآتي :

[1] نصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985 ، ص 276

1- إن تحليل النظرية الوظيفية الأسباب التي تدفع إلى الصراع و الحرب على المجتمع، يعد تحليلا قاصر لأنه لا يبرز كافة الحقائق المعقدة المتداخلة التي تؤدي تفاعلها إلى وقوع الحرب فالنظرية الوظيفية ترتكز على بعد واحد فقط في تحليلها لأسباب الحرب، وهو البعد الاقتصادي وبعبارة أخرى أكثر تحديدا فهي تنظر إلى الشعور بالغين والاستغلال الاقتصادي على أنه هو الذي يحرك الدول في اتجاه الحرب والصراع، بينما هناك عوامل أخرى تتمثل في حب السيطرة والتفوق وراء الحروب[1].

2- لم يأخذ "دافيد متراني" يعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول وفي قوتها وفي إمكاناتها وفي إمكانياتها وفي التركيبة السياسة والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ومن هنا لم يأخذ كذالك بعين الاعتبار الأدوار التي يمكن لكل دوله أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة، فمن المستحيل أن يكون الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤسسات هو نفسه الدور الذي تلعبه التشاد مثلا ما هي المشاكل التي تترتب عن هذا الاختلاف.

3- أن التجارب الدولية في قطاع الاندماج الوظيفي لم تؤكد الافتراض الذي تقوم عليها النظرية الوظيفية والذي يقول بان التعاون في مجال معين يخلق وبصوره تلقائية الحافز على توسيع إطار هذا التعاون في مجالات وظيفية أخرى وبالتالي فإنه متى بدأت هذه العلمية الاندماجية فإنها لن تتوقف حتى تستكمل معالمها النهائية، وتحقق أهدافها كاملة، ومن أهمها اختفاء الصراعات السياسية بين الدول وحول علاقات التعاون والتضمن الدولي محلها[2] .

[1] إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية 1979، ص 370

[2] إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق، ص 371 .

4- إن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة وأضحت عملية صعبة ومستحيلة، فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فإن النزعة القومية والوطنية بعد الحرب العالمية والثانية كانت أقوى لكثير من أي مؤشر آخر في العلاقات الدولية [1]

5-إن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية .

6-بالإضافة إلى ما ذكر فإن مفهوم الانتشار أو التعميم غير متفق على معناه بين الباحثين، كما أم حوافز أو المراحل الانتقالية نحو التكامل كلها موضوعات غير متلف عليها، وربما يعود ذلك كله إلى الخلايا حول دور عوامل الاتفاق والإكراه في تحقيق التكامل.

المطلب الثاني: الوظيفة الجديدة

تحاول الوظيفة الجديدة تدارك العجز الذي وقعت عليه الوظيفة الأصلية فقد قدمت الوظيفة الجديدة الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية فهي تدعو إلى إنشاء مؤسسات إقليمية تستطيع أن تلعب دورا في خدمة أهداف التكامل الاقتصادي فقد جاءت ناقدة لأفكار "دافيد متراني" فيما يتعلق بحدود التكامل الدولي والأطراف المنخرطة فيه ومجموعة أخرى من الانتقادات والافتراضات سيتم التطرق إليها وبعض مساهمات الأساتذة الذين وضعوا الأسس الأولى والمرتكزات لهذا الاقتراب الوظيفي الجديد.

الفرع الأول : المرتكزات الأساسية للوظيفية الجديدة

هي نظرية من نظريات التكامل الاقتصادي، أنجزت بواسطة أعمال " أرنست هاس " جاءت الوظيفية بصورة غير معيارية وحاولت أن تشرح وتصف عملية التكامل، وكذلك اعتبرت عملية التكامل عملية حتمية .

[1] بوقارة حسين ، المرجع السابق، ص 57 .

اعتمادا على مفهوم التكامل الجهوي بدلا من التكامل في إطاره الدولي فالوظيفيون الجدد يعتقدون أن محاولة الجمع بين مجموعة كبيرة من الدول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هي ضرب من المثالية .

تستمد الوظيفية الجديدة، كمدخل التكامل الإقليمي، بعض عناصرها من نظرية الوظيفية ، فهي تعتبر أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن، وهونا يظهر الخلاف مع الوظيفية، لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين، فمسار التكامل السياسي تؤثر فيه مباشرة وبشكل الدول وهو ذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي ، ومحور هذه النظرية أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية ، إفراديا ، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية ، تمنح صلاحيات في هذه المجالات " ما فوق الدوام"[1] .

- المسلمة الرئيسية للوظيفة الجديدة ، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة دينامية للعلاقات والتحالفات القائمة بين الدول السياسية ، ومجموعات المصالح فالالتقاء المصالح المجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصب في مسار التعامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار [2]

- فرضية الانتشار الآلي أو التعميم كما أطلقه

- ارنست هانس من حيث تصويره لمسار التعامل في تطوره بشكل الي- عمليه انسحاب التكامل من قطاع اخف تنازع إلى قطاع اوسع تنازع.

[1] يوسف حتى نصيف، مرجع سابق، ص 279.

[2] المرجع نفسه، ص 280.

الفرع الثاني: إسهامات منظرين الوظيفية الجديدة

1- **أرنست هانس** : **الوظيفية وتكامل القطاعات** وظيفية هاس الجديدة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسيه وهي:[1]

أ- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميه ودوليه لإنشاء العملية التكاملية.

ب- التسييس التدريجية من خلال الانتقال من المسائل التقنية إلى المسائل السياسية فهو يجمع بين المجالين على خلاف متراني مبدأ التعميم التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقيه القطاعات الأخرى.

- بالنسبة لفكرة الولاء فهاس يرى أن التكامل هو تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من اجل بلوغ أهداف معينه وبالتالي فهو يرى التكامل على أن هو مسار لأن بفضل القواعد السياسية للدول المختلفة سيقبلون تحويل ولاءاتهم، نواياهم ونشاطاتهم السياسية إلى شكل جديد من المؤسسات القادرة على التحكم في الدول القومية الموجودة وهذا التحول في قيم النخب الاجتماعية كان نتيجة إدراكهم في أن مصالحه لا تتحقق بأكثر فعاليه في مجال سياسي جديد أكثر من المجال الوطني الأصلي.

- أما مسألة التسييس التدريجي فعمليه التعامل يكون في البداية مقتصرا على الأهداف التقنية- الفنية تم بعد إنهاء العملية تتحول المهمة إلى صناع القرار للوحدات الوحدات السياسية المشاركة في عمليه التكامل وكأن التكامل التقني الفني يبدأ في تسييس نفسه ومن هنا يكون الانتقال من المجال التقني الفني إلى المجال السياسي، فيأخذه التكامل في التوسع ليشمل بقيه القطاعات الأخرى[2].

[1] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص

[2] جندلي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 260.

- أما مبدأ الانتشار الذي يعد جوهر المقترب الوظيفي الجديد وهو المبدأ الذي يقوم على فرضية أساسيه مفادها إن المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الاقتصادي لتنتشر فيما بعد لتشمل بقيه الحقول الأخرى.

- أي أن التكامل السياسي يلي التكامل الاقتصادي ومن خلال هذه الفكرة يكون الوظيفيون الجدد قد حددوا علاقة التواصل بين الانتشار الوظيفي الذي يهتم بالسياسة الدنيا والانتشار السياسي الذي يهتم بالسياسة العليا ولكنهم لم يوضحوا النوع الأكثر تأثيرا على عمليه التكامل من أهم فوائد مبدأ الانتشار إنشاء مؤسسه عبر وطنيه جديدة وتدعيمها.[1]

2- أميتاي اتزيوني: مراحل التوحيد السياسي : إن دراسة هذه الظاهرة ظاهره التكامل ، ومن ثم الاندماج أو التوحد تستمد إلى معالجة تساؤلات عده منها:[2].

- ما هي جهود القوى التي تنظم سياقات عمليه التوحد؟
- ما هو المنهج المعتمد من قبل هذه القوى؟
- ما هو وضع النظام بعد انتهاء عمليه التوحد؟

- وفي الواقع، فان الغرض الذي كان يسعى إليه أتزلوني من خلال طرحه لهذه التساؤلات هو تتبع تطور عمليه التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تعاملي بالاستناد إلى أربعة مراحل[3].

المرحلة الأولى : تتمثل بوجود اعتماد متبادل بين الدول في قطاعات معينه.

المرحلة الثانية: تبرز فيها قوى التوحيد والتي تتمثل بالجوانب ألاقتصاديه والإمكانات الفنية الإدارية وزيادة نشاطها وفاعليتها

[1] المرجع نفسه ، ص 261.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المرجع سابق ، ص 152.

[3] عبد القادر فهمي محمد، المرجع السابق صفحه 153

المرحلة الثالثة: وفيها يتزايد تدفق السلع والخدمات والأفراد والاتصالات بين الدول بعدان يتنافى عمل المؤسسات الوطنية الفنية المتخصصة في قطاع ليمتد إلى قطاعات أخرى ويتجاوز الحدود القومية بين الدول، ويتمازج هذا النشاط معا مؤسسات أو منظمات في بيئات وطنيه أخرى.

المرحلة الرابعة: وهي مرحله الانتهاء حيث يكون الاتحاد قد ينتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطه النهاية أي بعد أن تكون المراحل الثلاثة السابقة قد اكتملت مسيرتها وانتهت ويشير (اتزبوني) إلى أن الاتحادات الناجحة أي التي تملك في بنائها تختلف في ما بينها من حيث المستويات التوحيد التي توقفت عندها أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع والانتشار[1].

3- كارل دويتش : عملية الاتصال : **كارل دويتس** من أكثر الوظيفيين الجدد استعمالا لنظريتي الاتصال والنظم من خلال دراسات وأبحاث نوربرت وينر في المجال السوسيولوجي ، وقد تجلى تأثره بهذه المفكر فعنصر الاتصال يعمل على توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي والحدات السياسية على المستوى الدوليفينشأ نوع من العلاقات المتماسكة بينها، تكون بوادر أولية نحو علاقات تكامل فيما بينها ، غير أن التماسك المتبادل المتزايد بينها قد لا يؤدي إلى التكامل إلا إا كان مرافقا بالاستجابة المتبادلة والتي تعنى الرد المقنع لمجموعة من طلبات الفواعل السياسيين المساهمين في العملية التعاملية .

ومهما يكن فإن كارل دويتش يركز في دراسة التكامل على عنصر الاتصال من خلال الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية المعنية والمتقاربة جغرافيا

والذي يعمل وبدوره على ديمومة العملية التكاملية بين الوحدات السياسية[2].

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، مرجع سابق ،ص 278.

[2] عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق، ص 262.

4- **جوزيف ناي :** برزت إسهاماته من خلال نظريه الاعتماد المتبادل حيث اعتبر أن التبادلات بين مناطق الإقليم تولد تبعية متبادلة تؤدي إلى نسج شبكه اعتماد متبادلة تكون فيها السمات الوطنية والإقليمية غير واضحة[1].

-ويشير الاعتماد المتبادل أو المشترك حسبه إلى رد الوضعية التي تتميز بنوع من التأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فواعل من دول أخرى مختلفة.

- وتنجم هذه التغييرات غالبا من التعاملات الدولية مثل حالات انسياب المال والسلع والناس عبر الحدود الدولية" وبهذا المعنى فالاعتماد الاقتصادي يعني وجود تأثير من كل الطرفين على الأخر بحيث يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

وقد وضع ناي أربعة شروط يراها ضرورية لتحقيق التكامل الإقليمي هي كالأتي:[2]

1- التكافؤ بين الوحدات المشاركة في التكامل من حيث المستويات الاقتصادية .

2- مدى فعالية النخب في التعامل .

3-التعددية السياسية ودروها في تدعيم وتمثيل أطرف التكامل وهنا يميز (ناي) بين التجربة التعاملية في أوروبا الغربية وتلك في العالم الثالث فيرجع نجاح الأولى إلى توفير هذا الشرط بينما يرجع فشل الثانية إلى غيابه .

4- قدر الأطراف على التكيف والاستجابة وهو وشرط مرهون ببلوغ عال من الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التعامل .

[1] المرجع نفسه ، ص 263.

[2] Robert keohane, joseph Nye, "power and interdépendance" revisited, international organisation , 1987, P 730.

وقد توصل ناي في ختام دراسته إلى نتيجة مفادها أن المنظمات الإقليمية ليس بمقدورها أن تتطور إلى وحدات جديدة لاستحالة اقتناع الدول الوطنية بتحويل ولائها نحو منظمات جديدة أعلى منها ومع ذلك يأمل ناي بإمكانية مساهمة هذه المؤسسات في خلق جزر من السلام في العالم .

الفصل الثاني :

التجربة التكاملية المغاربية بين المتطلبات والمؤثرات

المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي وتاريخي لاتحاد المغرب العربي

بعكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسيه وأمنية حديثه جدا، فان الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدا يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين، عندما بدا مفهوم المغرب العربي يتكون سياسيا إذ أبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي[1].

وباعتبار أن الاتحاد المغاربي نوعان من التكتل الإقليمي سندرس في هذا الفصل مقومات وأهداف التكتل المغربي وأسباب تعثره في أكثر من محطة .

إن قيام مغرب عربي موحد هو في الواقع نتيجة حتمية لماذا يربط شعوب المنطقة من أواصر الإخاء والتقارب من وحده التاريخ واللغة ومعتقد ونمط وعيش وخصائص حضاريه مشتركة ولكن قبل التطرق إلى هذه المقومات سنتطرق إلى تاريخ المغرب العربي وموقعه الاستراتيجي :

المطلب الأول : مفهوم ونشأة إتحاد المغرب العربي

الفرع الأول : مفهوم المغرب العربي

يقصد المغرب العربي من الأرض الواقعة في الشمال الغربي من القارة الإفريقية وتتضمن حاليا من الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها المتمثلة في ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا الساقية الحمراء ووادي الذهب الصحراء الغربية.

وقد استخدم الكتاب العرب كلمه المغرب لأنه واقعة في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذاك بالمشرق. كما كان المؤرخون وعلماء الجغرافيا يسمونه منطقة المغرب.

[1] عبد الحميد برا هيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 28.

فرغم أن المنقطة عرفت منذ آلاف السنين باسم " المغرب" إلا أنه لم يكن الاسم الوحيد حيث أطبق عليها تسميات عديدة وهي " بلاد البربر" الشمال الإفريقي ، المغرب الإسلامي، المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى : المغرب العربي الكبير " .

وكثيرا ما وصف المغرب العربي الكبير بالأسطوري ، وترافق مع هذا الوصف الإلحاح على الخصوصيات التي تميز البلدان التي تشكله، والجزم بأن هذه الكتلة لا تكون أي وحدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومع أن المعطيات الموضوعية تبين أن المغرب العربي ليس قليل الانسجام بالقدر الذي يروج له ، سواء أكان ذلك من وجهة نزر جغرافية أم تاريخية [1].

الفرع الثاني : موقع اتحاد المغرب العربي

منطقة المغرب العربي متسع جغرافي متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية ، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية ومتجانس العمران و متقارب في الملامح البشرية، ويتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطى الطول 25 الحدود الليبية المصرية ومن الجنوب إلى الشمال بين خطي العرض 18° أي الحدود الجزائر الصحراوية مع الجمهوري مالي ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37 ° شمالا ، و 18 ° جنوبا وبذلك يتربع على مساحة 6 ملايين كم 2 تتوزع على الأقطار المغاربية كالآتي :

1- الجزائر 2.381.741 كم 2

2- ليبيا : 1.759.540 كم 2

3- موريتانيا : 1.032.455 كم 2

4- المغرب 446.550 كم 2

5- تونس : 163.610 كم 2

[1] عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص29.

6- الصحراء الغربية : 213.420 كم2

فالمغرب العربي يغطي حوالي 4 بالمائة من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية و 20 بالمائة من مساحة القارة الإفريقية ، و 40 بالمائة من مساحة العالم العربي[1].

ويمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر بـ : 4000 كلم وشريط ساحلي على الأطلس يفوق طوله 2000 كلم كما يتربع على ما يزيد عن 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا .

ويعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية الجيوسياسية فهو يمثل همزة وصل بين صفتي المتوسط ، أي بين أوروبا و إفريقيا مما جعله ممرا للتواصل الحضاري .. والديني،ومركزا للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر المتوسط حيث يعتبر نقطة التقاء بثلاث قارات : آسيا ، إفريقيا، أوروبا ، وتعتبر أيضا همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية إذ أن 50 بالمائة من البترول المستهلك في أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعتمد كل من ايطاليا ، اليونان، سويسرا، النمسا على نسبة 100 بالمائة من البترول المتدفق من الموانئ الجنوبية للمتوسط[2].

ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي أن هذه المنطقة : أي المسرح الجنوبي" من الحوض الغربي من البحر المتوسط يشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي ، حيث يعتبر الشريط البحري من حوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات وهو بعد استراتيجي واقتصادي يعني الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء حيث أن 65 بالمائة من واردات النفط والغاز الأوربي يمر على البحر المتوسط، فيما يعبر هذه المياه 15 بالمائة من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج إلى إفريقيا الشمالية .

---

[1] Djamel Eddine gauchi , l'union de Maghreb arab, intégration , régional et développement , Alger, casbah, 2002, p 57.

[2] عبد الحميد برا هيمي، المرجع السابق، ص 36.

فإن هذه الخصائص الإستراتيجية لموقع جغرافي متميز، من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية واحدة وموحدة، حزاما متوسطيا هاما ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الشمالية لقارة إفريقيا نحو جنوب الصحراء إذ أن الكتل المغربية لهما بعد استراتيجي إفريقي ما عدا تونس قد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وبروز التنافس الأوروبي الأمريكي على هذه المنطقة .

المطلب الثاني : نشأة اتحاد المغرب العربي

لقد عرف الاتحاد المغاربي تطورات من قبل النشأة فإن فكرة تكوين مغرب عربي موحد ليس حديثة العهد فقد شهدت تطورات كثيرة عبر الحقب الزمنية وشهد خلالها تغيرات كثيرة في المفاهيم من قبل النشأة إلى النشأة إلى ما بعد النشأة وكله يأتي تحت تأثير المتغيرات الدولية .

الفرع الأول : مرحلة ما قبل الاستقلال

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي فالفكرة تأسست في القرن الماضي، وتطورت عقدا بعد عقد [1] .

كانت الانطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907 وحركة الشباب الجزائري سنة 1914 وحركة الشباب المغربي 1919 ، ومع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرر الوطني ، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920 ونجم شمال إفريقيا سنة 1926 وحزب الاستقلال المغربي سنة 1943، وكان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي، وإنشاء مغرب عربي كبير، كما وقد برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات وتظاهرات كثيرة ولعل أبرزها كان هو مؤتمر بروكسل 15-02-1927 والذي ترأسه مصالي الحاج ومجموعة من السياسيين من تونس والجزائر والمغرب وقد أكد هذاا

[1] جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية سياسية ، عنابة،: دار العلوم والنشر والتوزيع ،. 2004 ، ص 15 .

لمؤتمر عل ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل استقلال شعوب شمال إفريقيا ليكون هذا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر وانبثقت فيما بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحرية في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية ، وهناك من يرجع الفضل إلى جميعة طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحدوية والانفراد بمبادرة المطالبة بالاستقلال التام للدول الثلاث، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928 ، فإن من أهم أهدافها تمتين ورابط المودة والتضامن بين طلبة شمل إفريقيا .

ومع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الموجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية ، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936 جمعية " شباب شمال إفريقيا : والتي تنص على الاعتراف بوحدة شمال إفريقيا وعدم قابليته للتجزئة ، وأنه وطن يجي على بنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه .

وقد تأسست بعد ذلك لجنة مغاربة سميت لجنة تحرير المغرب العربي أسندت قيادتها لزعيم الثورة في المغرب الأقصى عبد الكريم الخطابي [1] .

وفي هذا الأساس أعطيت هذه الهيكلة الجديدة للعمل المغاربي ثمارها في أواخر الأربعينيات لمسيرة الكفاح المغربي المشترك، وهذا ما جسدته المجهودات المغاربية بين الحركات السياسية المغاربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك و استمرار النضال المشترك من أجل الوحدة المغاربية من الداخل والخارج من خلال العمال والنقابيين والمغاربة في فرنست إلى أن توج هذا النضال المغاربي بعقد مؤتمر وحدة المغرب العربي وتحرير الجزائر بطنجة المغربية 1958 [2] .

وأعطى مؤتمر طنجة مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من اجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في

[1] عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع ، الجزائر: دار الطليعة ، 2010 ص 13.

[2] محمد داهش ، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر ، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2003 ، ص 53 .

الواقع لهذه القطار ، وكان من بين أهداف المؤتمر هو تثمين التضامن بين الأقطار الثلاثة، وأيضا أثارت قضية وجود القوات المسلحة الفرنسية، والمطالبة بجلائها عن هذه الأقطار، والتنديد بالمساعدة من الدول المغربية والاستعمار وهذا كهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من 1957 وقد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية ، ودفعه قوية لبلدان المغرب العربي لبناء صرح مغرب عربي قوي، وقد خلص في ختام نقاشاته إلى :

1- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي ، منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

2- ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين المحليين لأقطار الثلاث .

3- تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ التوصيات المؤتمر.

ومنه فإن وحدة المغرب العربي قبل 1962 كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار وليس وحدة المصير، وهذا ما جعله يتراجع و الدول بدأت تفهم الوحدة بشكل آخر، وهذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدء من 1964 ويجدر بنا الإشارة هنا إلى مراحل التعاون الوحدوي على امتدادها ما بين 1964 -1981 .

الفرع الثاني :" مرحلة ما بعد الاستقلال

أولا : التعاون القطاعي مابين 1964-1967

نرى هنا صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي وامتدت هذه الصيغة من 1968 إلى 1975 وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع اتفاق انتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع

وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية [1]. وجاء في ندوة الجزائر عام 1975 مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج إنتاجها .

ثانيا / مرحلة تجميد المؤسسات المغاربية ما بين 1965-1982

في هذه المرحلة جمدت كل المؤسسات المشتركة والاستشارية ، ولم ينعقد أي مؤتمر وزراء منذ عام 1965 ، وكان يجب الانتظار إلى غاية عام 1983 ، لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي[2].

ثالثا : مرحلة الوفاق المغاربي ما بين 1983-1988

تعتبر سنة 1987 الوفاق العام بين دول المغرب العربي ، لكن جذور هذا الوفاق تعود إلى ابعد من ذلك وهذا حسب الأطراف المعنية، ونذكر منها التصالح التونسي الليبي عام 1987 ، والتصالح الجزائري الليبي والتصالح المغربي الجزائري عام 1983، وبهذا تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية، فكانت قمة " زرالدة الجزائرية " التاريخية المنعقدة في 10 -06-1988 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة وأعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، وتقرر بهذا تشكيل لجنة سياسية مغاربية للعمل، وقد اجتمعت فعلا في شهر جويلية 1988 بالجزائر، وشكلت خمس مجموعات عمل في جانفي 1989 ، اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة، وذلك قصد التحضير للقمة المغاربية في الرباط ومن نفس السنة، وفي السابع عشر من شهر فبراير 1989 أبره قادة المغرب العربي في مدينة مراكش بموجبها أنشئ " اتحاد المغرب العربي" وهو في الواقع خطوة هامة وانجاز ضخم ويعد تعبيرا صادقا عن تغيير في الاتجاهات "[3].

[1] مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية . 2005 ، ص 25.
[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق ، ص 148.
[3] جمال عبد الناصر ، مرجع لسابق ، ص 20.

وتجدر بنا الإشارة إلى الأسباب التي دفعت إلى بروز هذا الاتحاد الذي تأسس وفق توقيع اتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989[1] .

أ-عودة العلاقة الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد القطيعة التي دامت 14 سنة .

ب-الشعور بمرارة واقع الفرقة والخلافات ما أظهر الحاجة إلى ضرورة التوحيد والتقارب بين دول المغرب العربي .

ج-الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي .

د-تأزم الأوضاع الاقتصادية في معظم بلدان المغرب العربي .

المبحث الثاني : مقومات وأهداف إتحاد المغرب العربي

إن الحكم على النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف السياسات التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توافر المقومات الضرورية واللازمة للعليمة الاندماجية من تكوين جغرافي وبشري واقتصادي وثقافي، فنجد أن منطقة المغرب العربي تشكل كيانا مستقلا ومتوازنا ومتشابه الظروف المناخية والنباتية ما بين الصحاري والسهول والتلال المشتركة، هذا الطابع الجغرافي المتميز يضاف له النضال التاريخي والمصير المشترك والتجانس الاجتماعي ووحدة الدين واللغة كلي المقومات لتفعيل التكامل المغاربي وما حققه من انجازات مؤسساتية وميدانية [2].

وهو ما سنتطرق له فيما يلي :

المطلب الأول : مقومات التكامل المغاربي

لا يمكن صياغة إستراتيجية تكاملية واضحة المعالم ومحددة الأهداف في منطقة المغرب العربي دون الانطلاق من معرفة حقيقية لحجم الإمكانيات المتاحة على مستوى البلدان المغاربية و الملحق رقم (02) توضح ذلك .

[1]- أنظر الملحق رقم (01) ، معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

[2] أنظر الملحق رقم (02) .

الفرع الأول : المقومات الطبيعية

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية لإقامة تكتل اقتصادي ناجح ومن أهم هذه الموارد الطبيعية نجد :

أ- **المساحة** : تمثل مساحة المغرب العربي 6 ملاين كلم2 وبالتالي فهو يستأثر بهذه المساحة 19 بالمائة من مساحة إفريقيات و 4.43 بالمائة من مساحة اليابسة و 42 بالمائة من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 1700 كلم موزعين كالآتي :

الجزائر 1200 كلم، تونس 1300 كلم، المغرب 1835، ليبيا 1770 كلم ، موريتانيا 754 كلم .

كما تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 3.7 بالمائة من إجمالي مساحة الاتحاد يقع 43 بالمائة من هذه الأراضي بالمغرب .

ب- الموارد الطاقوية والمعدنية :

يمثل النفط المغاربي حوالي 8 بالمائة من إجمالي الاحتياطي العالمي وقد قدر سنة 2009، بـ 56.9 مليار برميل ، حيث احتلت ليبيا الصدارة بـ 44.27 مليار ، تليها الجزائر بـ 12.20 مليار برميل وتونس بـ 0.43 مليار برميل .

يمثل الغاز الطبيعي المغاربي حوالي 25 بالمائة من الاحتياطي العالمي أي بنسبة 3 ملاين برميل يوميا وقد قدر سنة 2009 بـ 71.061 مليار م 3 [1] .

ويحصي الجدول التالي تطور الإنتاج المغاربي لمادتي النفط والغاز في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009.

جدول رقم (01) : تطور الإنتاج المغاربي لمادتي النفط والغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 2001 - 2009.

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 89.

(ألف برميل /اليوم) مليار م3/السنة

إنتاج الغاز الطبيعي				إنتاج النفط الخام			
تونس	ليبيا	الجزائر	الدولة / السنوات	تونس	ليبيا	الجزائر	الدولة / السنوات
			2001	69.6	1.323.5	428.4	2001
			2002	72.2	1315.8	850	2002
2.150	6.400	82.829	2003	69	143.2.7	942	2003
2.467	11.300	82.235	2004	69.7	1693	1311.4	2004
2.373	13.19	88.209	2006	97	1761	1426	2006
3.100	15.280	84.827	2007	70	1661	1398	2007
3.100	15.90	86.505	2008	85	1722	1356	2008
-	-	-	2009	82	1545	1240	2009

المصدر التقرر الاقتصادي العربي الموحد العام 2008، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2008، ص -ص 332 ، 333

2- التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2010 ، أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، 2010 ، ص ص 358-359.

الفوسفات : يحتوي المغرب العربي على أكثر من ثلث احتياطي الفوسفات المتوفر عالميا والمقدر بـ 130 مليار طن وعلى 85 بالمائة من الاحتياط العربي ويوفر إنتاج 5/1 الإنتاج العالمي ويأتي المغرب في المقدمة إذ يبلغ احتياطه من 40 مليار طن فهو يحتل المرتبة 12 عالميا من حيث الإنتاج والاحتياط .[1]

الحديد : يتمركز بقوة في موريتانيا والجزائر وتحتل موريتانيا المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث الإنتاج بنسبة 1.16 من الإنتاج العالمي ، وقدر إنتاج المغرب العربي سنة 2001 بـ 14 مليون طن موزع .

[1] - صبيحة بخوش ، مرجع سابق ، ص146.

الفحم: 134 مليون طن من الفحم ما نسبته 10 بالمائة من الاحتياط العالمي .

الكوبالت : 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 1 بالمائة من الاحتياط العالمي و 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2 بالمائة من الاحتياط العالمي .

من الإحصائيات سالفة الذكر يبدو التنوع الكبير في الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها دول المنطقة والتي تعتبر مهمة في معادلة التنمية وتقوية اقتصادياتها، وتشهد هذه الدول زيادات معتبرة في نسبة النمو الاقتصادي ، بشكل متفاوت لكنها تأثرت بالأزمة الاقتصادية الأخيرة وكذلك التحولات التي طرأت في الآونة الأخيرة كان لها من الأثر البالغ على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

والجدول رقم (02) يظهر ذلك بوضوح

البلد / السنة	الجزائر	ليبيا	المغرب الأقصى	تونس	موريتانيا
2007	% 3	% 7.5	% 2.7	% 6.3	% 1
2008	% 2.4	% 2.3	% 5.6	4.5%	% 3.7
2009	% 2.4	% 2.3	% 4.9	% 3.1	% 1.1
2010	% 3.8	% 10.6	% 4	% 3.8	%4.7
2011	% 2.8	% 6.2	% 5	% 3.6	
2012	% 3.3	% 10.4	% 2.9	% 2.6	
2013	% 2.7	% 9.5	% 4	2.7%	
2014	4.4%	% 7.8	% 2.9	% 2.9	

المصدر : www. Alarabya.net/economy

الفرع الثاني : المقويات البشرية والحضارية

أ- المقومات البشرية والديمغرافية :

بلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 90 مليون نسبة تقريبا حسب تقديرات عام 2013 أي ما نسبته 63 بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي . ويعيش 78 بالمائة من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر إذ تقسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد المغاربي حوالي 1.8 بالمائة .

والجدول الموالي يوضح بعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لبلدان المغرب العربي .

البلد	عدد السكان إحصاء 2013	نسبة الولادات في الألف	نسبة الوفيات في الألف	نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر أقل من 82	نسبة الناتج المحلي الإجمالي	عدد مستخدمي الانترنيت	قيمة التنمية البشرية	المرتبة عالميا
موريتانيا	3.46	33.2	8.8	.40	4.44	147.674	0.45	154
المغرب	32.99	18.8	4.76	4.5	100.27	16.303.864	0.64	126
تونس	10.77	18.6	5.7	3.8	46.33	4.156.012	0.74	91
ليبيا	6.20	21.5	49	7.4	31.37	980.307	0.78	61
الجزائر	37.90	27.8	4.4	02	198.735	5.131.601	0.70	107

المصدر : متحصل عليه من الموقع الالكتروني eyat.google.com/ejabat/thread ? tid= 6ead 4b6631e8

ب- المقومات الحضارية :

إن قيام مغرب عربي موحد هو في الواقع نتيجة حتمية ولما يربط شعوب المنطقة من أواصر الإخاء والتقارب من وحدة التاريخ ولغة مشتركة ومعتقد ونمط عيش وخصائص حضارية مشتركة .

1- **اللغة** : اللغة أداة للتواصل ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب فإذا كانت لغة واحدة هي السائدة بين عامة الشعب في القطر الواحد فإن التفاهم والانسجام بطبعات أفراد الأمة .[1]

فإذا أسقطنا هذه الفرضية على أقطار المغرب العربي ، فإننا نجد بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية لجميع دول المغرب العربي واللغة الأمازيغية هي اللغة الرسمية الثانية بأكثر من لهجة في بلدان المغرب العربي، اللغة الفرنسية مع أنها ليست في بلدان المغرب العربي الأربعة التي تستخدمها فهي تحتل مكانة مهمة عند هذه الدول وتستعمل في مجالات مختلفة مثل التدريس في المواد العلمية في التعليم العالي كما تستعمل في الإعلام .

2- **الدين** : إن وحدة الدين ضرورة ملحة لوحدة الشعب، وان تعدد الأديان لا يمنع من قيام هذا لأخير ، أما إذا رجعنا لشعوب أقطار المغرب العربي فهي تدين بالديانة الإسلامية الواحدة وبمذهب واحد هو المذهب المالكي ، إذن تعدد الديانات لا يطرح في الأقطار العربية المغاربية ويشكلون بنسبة 97 بالمائة. [2]

3- **التاريخ المشترك :** يعد التاريخ وعي الأمة ، وذاكرتها الحية والشيء الذي ميز منطقة المغرب العربي هو أن أقطارها مرت بنفس المراحل التاريخية السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد جاءت الأحداث الكبرى التي عرفتها الأقطار المغاربية بنفس المميزات بدء بالتوسع الروماني ثم الحركة الصليبية ثم الفتوحات العثمانية إلى أن جاء التوسع الاستعماري الأوروبي . المصلحة المشتركة : إن التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي واجهت ومازالت تواجه أقطار المغرب العربي أدت إلى تدهور اقتصاديات الأقطار المغاربية وإلى تدني المستوى المعيشي للأفراد ما زاد في التبيعة شبه المطلقة للخارج، واتساع الهوة بين

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 50

[2] المرجع نفسه، ص 51 .

السلطة والقاعدة ، وسعت أقطار المغرب العربي وعيا منها بخطورة الوضع، وخلق إطار سياسي وقانوني يسارع في تحقيق التجربة الوحدوية في منطقة المغرب العربي حتى غطاء إرادة العيش معا، ضمن مجموعة واحدة [1] .

المطلب الثاني : أهداف و مبادئ المغرب العربي

لقد حققت بلدان المغرب العربي تطورا كبيرا ملموسا على درب العمل الشامل بإعلانها عن معاهدة إنشاء الاتحاد ولتحقيق الأهداف وقواعد التعاون كما جرى إتباعه في الوثائق المنشأة للمنظمات الإقليمية المشابهة وفي المقابل فالدول المغاربية لم تعقل عن المبادئ الواجب إتباعها فقد حققت انجازات ميدانية ومؤسساتية في العديد من المجالات .

بصفة عامة يمكننا القول أن اتحاد المغرب العربي قد وجد الدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل وقد عددت المادتان الثانية والثالثة من نص المعاهدة الأهداف والأغراض التي تضطلع الدول المغاربية ببلوغها وتحقيقها من خلالها .

الفرع الأول : أهداف اتحاد المغرب العربي

أ- الأهداف السياسية : أنه من الأهداف السياسية والدولية للاتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها .

ب- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها **:** البعض وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد بغية مجابهة جميع أشكال التمزق والانقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهداف القادة والرؤساء ، وعن طريق هذا الهدف يمكن المحافظة على استقلال دول المنطقة

[1] محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي ، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص 210.

وتوجيه جهودها نحو تنمية بلدانها ، فالسعي بهذه الأهداف يساعد من جهة على درء المخاطر التي تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محالة تستهدف إلى اشعاة الانقسام وتمزيق الاتحاد [1] .

ب - الأهداف : الأمنية الدفاعية :

ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساس على العدل والإنصاف تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة الاستقلال كطل دولة من الدول الأعضاء ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.

- وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشر حيث تنص على (كل اعتداء تتعرض له دولة يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء).

- كما نصت المادة الخامس عشر التي تتعلق بأمن النظم الحاكمة حيث تنص على " تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فرق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي" [2].

- ولتحقيق ذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع .

الأهداف الاقتصادية :

من خلال العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال بين هذه الدول من أجل تحقيق التنمية ، الاقتصادية والتجارية عبد إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة ، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد تشتمل كل القطاعات مع إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية .

- إن تحقيق الأهداف الاقتصادية ستخفف بشكل كبير الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحده وكذا التخلص من التبعية الاقتصادية العالمية .

---

[1] زايد عبد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي والطموح والواقع" ، المستقبل العربي ، العدد 236 1998 ، ص 32 .

[2] أنظر المادة 15/2 ، من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .

- فقد قضت " معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على الهدف من تعاون حول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها "[1] .

الأهداف الثقافية :

وفي هذا المجال يرمي إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى تثمين أواصر الأخوة والروابط القومية والدينية والتاريخية بين شعوب المنطقة المغاربية من خلال تطوير التعليم وتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية المشتركة.

وفي سياق الأهداف التي أنشئ من أجلها اتحاد المغرب العربي وغداة التوقيع على المعاهدة نجد أن الدول الخمسة الموقعة للمعاهدة لديها أهداف دفعتها إلى الاتحاد ويمكن انجازها فيما يلي :

أهداف الجزائر :

-تحقيق الاستفادة الاقتصادية من المشروعات الاقتصادية المشتركة خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية ومشاريع مد خط أنابيب الغاز إلى أوروبا والعمل من أجل التخلص من البطالة .

وتحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا وبالأخص في مجال الغاز الطبيعي .

دعم صورتها على المستوى الدولي والإقليمي باعتبارها الدولة القادرة على استيعاب كافة القيادات سواء يمينية أو متحفظة[2].

-إن انخراط الجزائر في اتحاد المغرب العربي من شأنه أن يمهد لها إتاحة الفرصة مع الجيران لرسم الحدود الخاصة في هذه الأخيرة لها مع مطامع في الأراضي الجزائرية وان كانت لم تطالب بها رسميا .

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ،ص 94

[2] صبيحة بخوش ، المرجع السابق، ص 186.

2- أهداف تونس :

نتيجة للقدرات الاقتصادية التونسية –المتواضعة، فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة، من خلال تصدير العمالة التونسية .

لعب دور معتبر وغير مهمش حيث أدركت تونس أنه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري فإن دورها مهمش ومحدود ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات [1].

4- أهداف ليبيا :

إذا كان الهدف الرئيسي لدول المغرب العربي هو تحقيق غاية اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى :

- إضفاء طابع سياسية دفاعي على الاتحاد ، بحيث قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أية دولة من دول الاتحاد خاصة ليبيا بسبب تعرضها المستمر للتهديدات الخارجية واعتداءات أمريكية حيث قصفت في 1986 وأسقطت لها طائرتين من قبل مقاتلات أمريكية .
- فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية ومحاولات الوحدة مع السودان، وانتقال علاقاتها مع تونس من مجال التعاون إلى التوتر .
- محاولة الرئيس الراحل معمر القذافي من خلال الاتحاد المغاربي كخطوة أولى على طريق إقامة الوحدة العربية التي طالما نادى بها وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة[2].

4-أهداف المملكة المغربية :

على الرغم من كون المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء الإقليمي إلا أنها تعتبر أكثر دول المنطقة تعرضا للتهميش وذلك لكون علاقاتها متميزة مع جيرانها بدء بالنزاع الحدودي مع الجزائر ثم

[1] مصطفى الفيلالي ، آفاق اتحاد المغرب العربي ، المستقبل العربي، العدد 132 ، 1990، ص 40 .

[2] جمال مانع عبد الناصر ، مرجع سابق، ص 188.

قضية الصحراء الغربية ثم الصراع مع ليبيا، إضافة إلى ذلك ، فإنها تعتبر من بين دول المنطقة التي عانت دائما من الأزمات الاقتصادية بفعل عدم توازن بين مواردها الطبيعية وعدد سكانها، ولهذا فإن قبولها الاتحاد إنما رمت من ورائه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية :[1]

- تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التعاون والتنسيق مع بقية دول المنطقة والاستفادة من التفصيلات الجمركية والضريبية التي تساعد على حركة التجارة الخارجية والاستفادة أيضا من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول .

- رغبة المغرب في استخدام صيغة اتحاد المغرب العربي والقضاء على سياسة المحاور والصراعات كورقة ورصيد للتفاوض مع جبهة البوليساريو بعد إعلان هذه الأخيرة في 1976 واعتراف العديد من الدول بها[2].

5-أهداف موريتانيا : تعتبر من أفقر دول المغرب العربي بسبب ندرة الموارد الطبيعية إضافة إلى المصاعب التي تواجهها وأخطرها الجفاف وهجمات الجراد ، وبالتالي فقبولا الاتحاد إنما بغرض تحقيق الأهداف التالية :

- الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة ومن التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول التحاد الذي سيركز على التخصص وتقسيم العمل في المشروعات المشتركة معها .

- محاولة البحث عن توازن لعلاقاتها بين كل من المغرب والجزائر وهما الدولتان اللتان ترتبط بهما حدود مشتركة، حيث أنها تتعامل اقتصاديا مع المغرب وسياسيا مع الجزائر وهذا ما جعل علاقاتهما بالمغرب تتأرجح ما بين التوتر إلى التفاهم .

[1] صبيحة بخوش ، مرجع سابق، ص 185.

[2] المرجع نفسه ، ص 186

- تهدف إلى التوصل إلى تسوية سليمة لمشكلة الصحراء الغربية والتي تمثل عبئا عليها نظرا للحدود المشتركة ، هذا علاوة على التداخل القبلي بين سكان الصحراء الغربية، وموريتانيا واستخدام شمال موريتانيا كقاعدة خلفية للقيام بهجومات على القوات المغربية[1] .

الفرع الثاني : مبادئ الإتحاد المغرب العربي

رغم أن معاهدة المغرب العربي لم تحصل على مادة خاصة تحدد بموجبها المبادئ التي تلزم الدول المغاربية وتعمل على أساسها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لكن تم استخلاصها هذه المبادئ من المعاهدة والبيانات الختامية لمجلس الرئاسات الاجتماعية الوزارية، إضافة إلى تصريحات قادة الدول الأعضاء على تمسكهم من خلال المبادئ الهامة وهي .

1- مبدأ المساواة في السيادة :

رغم عدم النص صراحة في المعاهدة على هذا المبدأ إلا أن الممارسة الفعلية أكدت أن الدول الأعضاء في الاتحاد تتمتع جميع بحقوق وواجبات متساوية ، ويعني جميع الدول المغاربية تشترك على قدم المساواة في جميع الهيئات العاملة للاتحاد المغاربي وأن كل منها وصت واحد وذلك مهما اختلفت في القوة أو الموارد الطبيعية فلا تستأثر أي دولة من أعضاء الاتحاد بوضع ما يميزها عن باقي الأعضاء، فتشرك جميعا في أوجه النشاط للاتحاد وعملية اتخاذ القرارات على قدم المساواة .

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية :

حرمت الدول المغاربية على الالتزام بهذا المبدأ في معاهدة الاتحاد شأنها في ذلك شأن الكثير من المواثيق الدولة الأخرى ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء يورد قيدا على اختصاص الاتحاد مقتضاه عدم تدخل الاتحاد في أي شان من الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيه .

[1] جمال عبد الناصر مانع ، مرجع سابق، ص 97.

3 مبدأ احترام استقلال الدول الأعضاء :

انطلاقا من مفهوم السيادة وتساوي جميع الدول الأعضاء بحيث لكل منه صوت واحد، فإن مقتضى ذلك أن تحترم السيادة لكل دولة عضو في الاتحاد داخل حدودها كما تحترم سلامة هذا الإقليم واستقلالها السياسي فلا يجوز له التدخل في شؤونها الداخلية الخارجية وأن يكون لجميع الدول الأعضاء التمتع بالحقوق المترتبة على هذه السيادة الكاملة .[1]

4-مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية :

ولا شك أن الأخذ بمبدأ بقاء الحدود على ما هي يساعد على الحد من المتنازعات ويهيئ جوا من السلم بين الأقطار المغاربية في وقت تعيد فيه بناء صرح المغرب العربي على أن تتم تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وفي نطاق مغاربي حرضا عل تقوية وحدة دول المغرب العربي وتضامها وهي من الغايات التي يعمل الاتحاد على تحقيقها .

المبحث الثالث : واقع إتحاد المغرب العربي بين الإنجازات والتحديات

يساعد بناء الهياكل الأساسية لأقطار المغرب العربي على تحويل اتحاد المغرب العربي من مجرد مشروع سياسي إلى انجاز قانوني ، فهو كتنظيم دولي إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي عن المنظمات الدولية فالمؤسسات القانونية لهذا الاتحاد كانت كفيلة بتجسيد مختلف الاتفاقيات المشتركة المبرمة من أقطار المغرب العربي في ميادين مختلفة تلخصت في انجازات ميدانية ولكن يبقى نجاح التجربة التكاملية المغاربية رهين التحولات الإقليمية والمحلية فهي تشكل أخينا عراقيل أمام وحدة إقطار المغرب العربي والتي سنتناولها في هذا المبحث :

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ،ص 100

المطلب الأول : الانجازات المؤسساتية والميدانية

سنلم بأهم الانجازات التي باشرها أقطار المغرب العربي، سنعترض في هذا المطلب إلى الهياكل الأساسية وأهم المشاريع المشتركة للتجارة الوحدوية في المغرب العربي.

الفرع الأول : الانجازات المؤسساتية :" وتتلخص الانجازات المؤسساتية الاتحاد المغاربي في :

1-مجلس الرئاسة : يعد مجلس الرئاسة أعلى هيئة في اتحاد المغرب العربي ويتألف من رؤساء أقطار المغرب العربي وقد أنشء هذا المجلس بموجب المادة الرابعة والفقرة الأولى من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي والتي أكدت عل ما يلي : يكون الاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز فيه "[1].

تكون رئاسة وبصورة دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء ، تتخذ فيه القرارات بالإجماع، وهو الهيئة الوحدوية التي لها الحث في اتخاذ القرار وفترة الرئاسة فيه هي ستة أشهر، أما دوراته العادية فتنعقد مرة واحدة في السنة، كما له الحق في عقد دورات استثنائية ، ومن بين الدورات التي عقدها مجلس الرئاسة :

- الدولة الأولى بمراكش في 1989/02/17.
- الدورة الثانية بتونس بين 21/ إلى 1990/01/23.
- الدورة الثالثة فكانت بليبيا يومي 9-1991/03/10 .
- الدورة الرابعة بالمغرب أيام 15-1991/1609 وتليها الدورة الخامسة في موريتانيا في 10-1992/11/11.

عقد آخر قمة مغاربية في العاصمة التونسية يومي 03 -1994/04/04 .

كل هذه الدورات والاجتماعات كانت تعالج القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة ، وغير مباشرة بالتجربة الوحدوية في المغرب العربي وكذا تشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات ، أما في ما

[1] عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ،ص 72 .

يخص العلاقات الخارجية بالاتحاد فيرى مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداق الولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى .[1]

2-مجلس وزراء الخارجية :

وهو بمثابة الفرع التنفيذي ، ويأتي من حيث الأهمية بعد مجلس الرئاسة وحسب المادة الثامنة من معاهدة مراكش والنظام الداخلي لمجلس وزراء الخارجية للاتحاد المغرب العربي فإن هذا الأخير يقوم بالمهام التالية .

التحضير لدورات مجلس الرئاسة واقتراح جدول أعماله .

-النظر في الاقتراحات المقدمة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة

-تحقيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية .

- دراسة جميع القضايا الذي يكفله بها مجلس الرئاسة .

وباعتباره أداة ربط بين مجلس الرئاسة وبقية أجهزة الاتحاد فقد عقد الكثير من الاجتماعات فهو إلى غاية نوفمبر 2007 عقد 27 دورة عادية استثنائية ، وتوجت كلها بما حضر اجتماعات ما عدا الدورة الواحدة والعشرون المنعقدة في الجزائر في 21-2003/12/22 ، وهي الدورة التي سلمت فيها الرئاسة لليبيا دون عقد القمة السابعة .

3- لجنة المتابعة : هي جهاز سياسي يتكون من كتاب الدولة المعنيين في حكومات أقطار المغرب العربي وتأسست هذه الهيئة تطبيقا للمادة التاسعة تختص بمتابعة أجهزة الاتحاد، وتطبيق القرارات وتنشط العمل الوحدوي .

تعقد خمس دورا ت عادية خلال كل فترة رئاسية بصفة دورية في كل قطر من أقطار المغرب العربي وفقا للنظام الداخلي، وتقلصت هذه الدورات لتصبح ثلاث دورات في السنة، وإلى غاية شهر نوفمبر

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 163.

2007 عقدت 44 دورة إضافة إلى دورتين خاصتين ودورة خاصة للتحضير لاجتماع 5+5 عالجت من خلالها .

-إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الاتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى.

- إعداد التقرير عن المديونية المغاربية وعرضها على مجلس الوزراء .

التحضيرات لأشغال مجلس الرئاسة [1]ش

4- **اللجان الوزارية المتخصصة :** عمل مجلس الرئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 23-01-1990 كالآتي : يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي :

أ- **لجنة الأمن الغذائي** : تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية والمياه والغابات، والصناعات الفلاحة والغذائية، واستصلاح الأراضي والبيئة، ومؤسسات الدعم ألفلاحي .

ب- **لجنة الاقتصاد والمالية** : تهتم بميادين التخطيط والطاقة، والمعادن ، والتجارة، والسياحة، المالية، الجمارك، التأمين، المصارف، تمويل الاستثمار، الخدمات، الصناعة التقليدية .

د-لجنة البنية الأساسية : تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية والإسكان والعمران، النقل والمواصلات ، البريد، الري.

-لجنة الموارد البشرية : تهتم بمجالات التعليم، الثقافة ، الإعلام، التكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية ، التشغيل ، الرياضة ، الشبيبة ، الصحة ، العدل القاتمة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة ، وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامه، كنا تتفرغ عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها وعليها

[1] صبيحة بخوش ، المرجع السباق ،ص 283 .

الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية. وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة عمليها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة [1].

5- الأمانة العامة :

للاتحاد أمانة عامة ومقرها الرباط وهي الجهاز الإداري والفني للاتحاد كما في نص المعاهدة في المادة الحادية عشر وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كطاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة وإلى لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء، ووفقا للوائح الداخلي للأمانة العامة وتقوم الآمنة بالمهام الأساسية التالية :

أ- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .

ب- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة .

ج- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق ، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية .

د- إعداد التقارير الدورية حل والتقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

هـ- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وبالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق الأعمال .

و -حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلسي وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية ، وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على اتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد .

[1] خليل حسي ن، المنظمات القارية والإقليمية، بيروت، دار المنهل اللبناني ، 2010 ، ص ص ،/ 176-177 .

ز -العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين .

ح-ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانات العامة للتجمع العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد

ط- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

6- **مجلس الشورى :** هو هيئة استشارية ذات أصل برلماني كما نصت عليه معاهدة مراكش وقد تم تأسيسه من خلال الدورة المنعقدة بالجزائر في 7-10- جوان -1989 [1].

حيث نصت المادة الثانية عشر من المعاهدة حيث جاء فيها **:** يكون الاتحاد مجلس الشورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وقف النظم الداخلية لكل دولة : [2].

ويرى الكثير من الباحثين أن مجلس الشورى المغاربي يعتبر خليط من الاثنين، يأخذ من الأنظمة الإسلامية الاسم فقط ويقترب من البرلمانيات المغربية من حيث الشكل فهذا الأخير يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة ثم رفع العدد إلى عشرين يقع اختيارهم من الهيئات الرئيسية للدول الأعضاء ، حددت فترة عمل المجلس بخمس سنوات ، وقد أدرك أعضاء الاتحاد المغاربي على ضرورة وأهمية مجلس الشورى في تحمل مسؤولية التشريع ودعم كفاح الشعوب وتحررها الاقتصادي والاجتماعي .

7- الهيئة القضائية : حسب ما نصت عليه المادة الثالثة عشر من معاهدة مراكش، تتكون الهيئة القضائية من 10 قضاة أي قاضيين أثنين عن كل دولة بينما نجد محكمة العدل للمجموعة الأوروبية ممثلة

[1] عبد الحميد الابراهيمي ، المرجع السابق، ص 170.

[2] صبيحة بخوش ، المرجع السابق، ص 242.

بقاضي واحد وتتم تعيينهم لمدة 6 سنوات . ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات ، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة سنة وسيتم تجديد أعضائها كل 3 سنوات وتختص بالنظر في :

أ- فض النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد .

ب- أنها تضطلع بمهمة إبداء الآراء الاستشارية حول المسائل القضائية .

ت- تنظر في النزاعات التي تنشب بين أجهزة الاتحاد وموظفيه .

8- **الأكاديمية المغاربية للعلوم :** تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة، على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة، تهدف كذلك إلى تمكين الباحثتين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

9- جامعة المغرب العربي : تعتبر الجامعة المغاربية من أهم الانجازات التي حققها الاتحاد في نجال التعاون في التعليم العالي، فتعتبر الجامعة المغاربية جامعة متعددة الاختصاصات وهي إحدى المؤسسات العملية التي أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية المنعقدة في الجزائر في الفترة 21-23 جويلية 1991 وتستهدف الجامعة المهام التالية **:** [1].

- المساهمة في التكوين في التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغاربي .
- العمل على تبادل المعومات والمشاريع العلمية وبرامج الدراسة بين المؤسسات المغاربية .

10 – **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية :** تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المصر ف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الاتحاد في 10-03-1991 في مدينة " أسالانوف" بليبيا لكن مقره تونس.

[1] خليل حسن ، المرجع السابق، ص 179.

الفرع الثاني : الانجازات الميدانية

تعتبر قليلة وتكاد تنعدم إذا ما قورنت بالإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها الأقطار المغاربية الخمسة ، وسنكتفي بذكر بعض المشاريع الميدانية لاتحاد المغرب العربي[1].

1- **النقل**: طبقا لما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في إنشاء اللجنة المغاربية النقل والمواصلات فقد أولت أقطار المغرب العربي خاصة لميدان النقل البري للمسافرين والبضائع وقد تم التوقيع عليها في إطار الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990[2] .وحسب المادة الخامسة فانه يتم الاتفاق بين الشركات النقل العامة الركاب التي تحددها السلطات المختصة في كل قطر على تحديد المسارات والشروط ، وتسعى أقطار اتحاد المغرب العربي إلى تحقيق انجازات ميدانيه في مجال النقل والمواصلات ، والتزام هذه الأقطار قامت بإقامة وإدراج مشاريع التجهيز الأساسي في الخدمات ، وشبكات الري ، والمياه وهذا من خلال استراتيجيه تنموية اقتصاديه متكاملة فبناء اقتصاد مغاربي متكامل لا يمكن ان يتحقق بعيد عن قطاع النقل والمواصلات الذي أضحى أساسا كل عمليه تنموية ناجحة وقد أنشأت هياكل مشتركه مختلفة في إطار اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات التي انبثقت عن مؤتمر وزراء الاقتصاد المغاربة الذي انعقد بالجزائر في 3 فيفري 1996 ومن بين الهياكل .

أ- لجنه النقل عبر السكك الحديدية المغاربية:

ب- المكتب المركزي للتعويض الذي بعث لتوحيد شروط التسديد في مجال النقل عبر السكك الحديدية:

بالإضافة إلى مشاريع مشتركه قطار المغرب العربي و مشروع طريق الوحدة المغاربية الذي يبلغ طول 629 كلم ويمتد من الحدود الليبية المصرية إلى العاصمة الموريطانية نواكشط.

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ،ص 94 .

[2] عبد الوهاب بن خليف المرجع السابق ،ص 68.

2- **الزراعة**: إن اهتمام التجربة التكاملية في المغرب العربي بالقطاع الزراعي سيدعم حتما لبنيه التحتية للاتحاد علما أن نجاح عمليه تنموية يتحدد بمدى العناية التي تقدم للفلاحة على غرار القطاع الصناعي هذا، ولهذا نذكر بعض الانجازات المغاربية في هذا المجال :

التوقيع على اتفاقية تقوم تخص تبادل المنتجات الفلاحة بين أقطار المغرب العربي أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر أيام 23-22 21 /1990/07 ، وتمت المصادقة عليها في الجزائر وتونس وليبيا ، والمغرب ، إلا أن نسبة المبادلات ضعيفة إلى غاية 2010 بالنظر إلى جهود مؤسسات الاتحاد المغاربي .

-التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجز الزراعي بين الأقطار للمغرب العربي بمدينة الجزائر في 1990 والتي تهدف إلى منع دخول وانتشار الآفات والأمراض الضارة بالزراعة، وتسعى إلى نجاح هذه العملية بتبادل النظم المعمول بها في هذا المجال، وقد تمت المصادقة النهائية على اتفاقية الحجز الزراعي من قبل أقطار الاتحاد في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر في نفس الوقت تحت المصادقة على اتفاقية تبادل المتوجات الفلاحية[1].

3- الصناعة : استطاعت أقطار المغرب العربي أن تنجز الكثير بداية في 1988 إذ :

- تم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية، ورسم ملامح إستراتيجية تنمية مشتركة .
- إنشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي ، ويتعق بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف " شركة سامكو" ، ومصنع الاسمنت الأبيض بقرينة وشركة " سوتاسيت" والذي تم فتحه في 16 - 01-1988 .
- مشروع حديد البناء المغاربي الصناعي ومشروع الأنابيب الفولاذية ، ودراسة تنتظر التجسيد الميداني.

[1] عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ،ص 93

- مشروع السكك الحديدية بين تونس وليبيا .

4- الاستثمار : تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر في 23-07-1990 من قبل وزراء أقطار المغرب العربي ، وقد جاء في بنودها :

-عمل الأطراف المتعاقدة على توفير الإمكانيات الضرورية لاستثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار وهذا من خلال إصدار الترخيص والموافقات اللازمة لقيام الاستثمار، تحويل رأس المال وعوائده من قبل المستثمر، وتسوية المنازعات التي قد تنشب بين الإطراف المتعاقدة بطريقة سلمية .

-أما المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية فهي في نفس التواريخ المصادقة على اتفاقية الأولى والثانية وبهذا تكون قد دخلت حيز التنفيذ لتكون بذلك إطار جيد لمختلف الاستثمارات في كافة الميادين في جميع أقطار المغرب العربي.

5- الميدان الضريبي : في 23-07-1990 ، تم التوقيع على اتفاقية الازدواج الضريبي التي تشجع التعاون المتبادل في ميدان الضرائب ، ويتم توظيف الضريبة على مدا خيل الملاك العقاري، وبتوقيعها هيئات الانطلاق للتعاون المغاربي المالي وفق أسس ومعالم واضحة، ولتدعيم هذا تم التوقيع على مجموعة من القرارات والاتفاقيات منها : [1]

-بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.50 بالمائة بين الدول الاتحاد والموقع في 02-04-1994.

اتفاق بشأن لجنة مغاربية التأمين في 02-04-1990.

قرار اعتماد قواعد وحدة جمركية بين دول الاتحاد المغاربي في 1990/07/23 .

اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية في 1994/04/02.

[1] عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ،ص 93.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق التكامل المغاربي.

اكتشفت التطورات والقضايا العالقة عن عمق الشرخ والتفكك الذي ميز المنطقة المغاربية وعن حالة التوتر والعداء الذي يطبع العلاقات المغاربية _ المغلربية، وقد شكل واقعها المؤسسي والخلافات السياسية وضعف التجارة البيئية المرآة العاكسة للوضع المتدهور الذي آل إليه مسار هذا التكتل الذي يعاني حالة جمود وعليه سنحاول دراسة المعوقات والعراقيل التي كانت في هذا الركود.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية: يرجع الكثير من المهتمين والباحثين أسباب تعثر الاتحاد المغاربي إلى عوامل داخلية المتمثلة في الاعتبارات السياسية الاقتصادية والثقافية فهذا البناء أصبح معطلا منذ 1995

1- **المعوقات السياسية:** إن المشاكل والخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة. والدول المغاربة كغيرها من بقية دول العالم ما زالت تعرف الخلافات السياسية[1].

وفيما يلي يمكننا تقسيم التحديات السياسية إلى:

ا- اختلاف الرؤى الوحدوية: يلاحظ إختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران:

الأول: يدعو إلى الوحدة الاندماجية، كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد من منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي اتباع التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي.

الثاني: فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته وهو التيار الذي تبناه إتحاد المغرب العربي[1].

[1] _ وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية 1987، ص 107.

ب- طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية وعلاقتها بعملية التكامل: تكمن أسباب التعثر للمسار المغاربي في الأساس في النخب المغاربية وأنظمتها السياسية، التي يغلب عليها الصفة التسلطية والوصاية الأبوية حسب المفكر **أو ليفر روى)olivère Roy** أو العصبة الخلدونية نسبة إلى العلامة **ابن خلدون**) أو من زاوية أخرى إن سبب انتكاسة المشروع التكاملي المغاربي يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنظمة السياسية البعيدة في غالبيتها عن الفعل الديموقراطي، وفي هذا السياق يؤكد الدكتور "**ابراهيم غرايبية**" أن " الوضع الديموقراطي في الدول المغاربية يائس وأنظمة الحكم فيها نخبوية فوقية" كما يتسائل عن مدى نجاح التجمعات الاقليمية بدون تنظيمات ديموقراطية سياسية واجتماعية تعبر عن اتجاهات غالبية سكانها ولا تحضى بتأييد شعوبها، فإنها غير مؤهلة لاتخاذ القرارات كبرى ومصيرية تمس حياة المجتمعات المجتمعات المغاربية فإذا ألقينا نظرة متفحصة السياسي على الواقع السياسي للدول المغربية نلاحظ أنها تعيش أزمة عميقة في أنظمة حكمها السياسية عملت على تقويض كل عملية تحول ديموقراطي أولا واجهاض كل مشروع تكاملي ثانيا[2].

ج- **قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على العلاقات الجزائرية المغاربية:** أكثر مشاكل المغرب العربي تعقيدا وخطورة، وكانت بدايتها عندما قامت إسبانيا عام 1975. بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بينها وبين المغرب وموريتانيا وفق الاتفاق الثلاثي في 14 نوفمبر 1975، فقد شكلت قضية الصحراء الغربية التي فجرت منذ أكثر من ثلاث عقود حجر الزاوية في الخلافات الجزائرية المغربية بالتوجهات الجزائرية يفسر بالدرجة الأولى بوجود مصادر نزاعية موضوعية بين الطرفين ساهمت هذه القضية في إبرازها بوضوح وتأسيسا على ما ورد ذكره، يمكن القول بأن قضية الصحراء الغربية

[1] _ لعجال أعجال محمد لمين،" معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر، العدد05 ، جامعة بسكرة، الجزائر :2010، ص 21.

[2] عمراني كربوسة، "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل في المغرب العربي "مداخلة ضمن الملتقى المغاربي الأول حول مسار التكامل في المغرب العربي بين الإعتبارات القطرية والتحديات الخارجية.

تشكل فعلا أحد الأسباب في عرقلة الاتحاد المغاربي وقد تجلى تأثير هذه القضية وتداعياتها على مختلف الأصعدة[1].

1- على الصعيد السياسي: تم إغلاق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية في 16 سبتمسر 1994. لإصرار المملكة المغربية بتبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو واتجاه البلدان إلى تبادل الاتهامات على خلفية أحداث فندق أطلس بمراكش والتي اتهمت فيها المملكة المغربية الأمن الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة ليتم استقرارها التأشيرة على الجزائريين مما عرقل التواصل الاجتماعي والثقافي بين شعبي البلدين.[2]

2- الصعيد الاقتصادي: أدى إغلاق الحدود_ كنتيجة رئيسية للتوتر الذي يطبع علاقات البلدين والذي تلعب القضية الصحراوية الدور الرئيسي في تشكله واستمراره_ إلى عرقلة تنقل الأشخاص والبضائع فترتب عن ذلك خسارة اقتصادية بالغة وإهدار لإمكانيات الاستثمار الهائلة التي يتيحها تكامل الموارد وتداخل المصالح والاحتياجات ضمن المجال المغاربي.

د) قضية لوكربي: بعد إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض خطرا جويا على ليبيا (اتهام ليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكاربي باسكوتلاندا 1988 واعتماد قرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الخطر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

طالبت ليبيا من الدول المغربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي إلا أن الدول المغاربية طبقت الخطر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا

[1] _ سليماني مباركة ، "أثر متغيرات البيئة الاقليمية والدولية على مسار التعامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب البردة" رسالة ماجستير، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011، ص 26.

[2] _ أحمد مهابة ، "مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود" ، السياسة الدولية ،عدد 125، 1996، ص 144.

مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشط وتونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم إستلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.[1]

2) **المعوقات الاقتصادية:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ) **استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي:**

إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 73 **/** من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 78 من صادراتها إليه وتستورد من مصادراتها، كما تستورد المغرب الجزائر 70 / من وارداتها منه من الاتحاد الأوروبي وتصدر 60 / من صادرتها وتستورد موريتانيا 53/ من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 72/ من صادراتها إليه ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة[2].

ب- **واقع التجارة البينية المغاربية:** عكست البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية بين دول الاتحاد المغاربي مدى الفشل الذريع الذي مني به هذا التكتل برغم مرور 26 سنة على انشائه وهو ما يؤكده حجم تدفقات تجارتها البينية الضعيفة الذي لم يتجاوز في أحسن حالاته / فبمقارنة بسيطة لحجم هذه المبادلات في السنة التي سبقت توقيعها على معاهدة مراكش التأسيسية وحجم مبادلاتها سنة 2997 نصل للقول أن حالة تكاملها من عدمه لم تغير من حالة الضعف المزمن الذي طبع مبادلاتها البينية

[1] _ لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق. ص

[2] _ أحمد محفوظ بيه ، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، في محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا ، الواقع والتحديات ، 2005 ، ص167.

فلعل الملاحظة الأكثر بروزا بغض النظر عن الضعف المزمن الذي يطبع نسب المبادلات التجارية البينية لدول المغرب العربي تكمن من سيطرة المعطى السياسي إلى حد ما على هذه المبادلات[1].

_ على المستوى الداخلي تشكو بلدان المغرب من نسبة بطالة عالية تتراوح ما بين 12 / و 25/

_ تتشكي الدول الخمس من نقص وتخلف اقتصادي في كثير من المجلات فهي رهينة توريد التكنولوجيا و المنتوجات الصناعية والمنتوجات الصناعية الأولية، وتبقى مداخيل المغرب العربي مرتبطة خاصة بالتصدير للمواد الأولية (النفط، الغاز، الفوسفاط، الحديد) والمنتوجات الفلاحية والخدمات السياحية.

كذلك حركة الأموال ضعيفة وتخضع إلى إجراءات صرف صارمة.

_ ج- المعوقات الثقافية :

يمكن تلخيص المعوقات الثقافية فيما يلي .تعدد مشارب وتوجهات النخب في المنطقة :

فأغلب النخب في المنطقة غربية المشارب، وفي الأغلب فرانكفونية الثقافة والتوجيه والولاء مع وجود شرائح واسعة ذات ثقافة عربية إسلامية، وهي في الغالب قومية الروح والوجدان عروبية التوجيه وتعدد المشارب نتج عنه تعدد في الرؤى وتناقض في الطرح بين ليبرالي غربي وقومي إسلامي مما ألقى بطلاله على العلاقات بين النخب وأوجد صراعا بل باردة بينها.

ت- **التنوع الثقافي:** التعددية اللغوية والاثنية والعرقية والمساعي الحثيثة من العديد من الجهات للعزف عليها لتفتيت المنطقة، ويلاحظ أنه تمت الاستجابة لمثل هذا التوجه إذ ظهرت حديثا العديد من المدارس في بعض دول المنطقة مختصة بتدريس بعض اللغات المحلية مما يساهم في تشكيل جيل إذا لم يتم توجيهه التوجيه الصحيح، قد يمثل عامل تفتيت للمنطقة باسم الهويات الضيقة.

[1] _ أحمد محفوظ بيه، مرجع سابق، ص 226.

د- **غياب الوعي وندرة مؤسسات المجتمع المدني المهمة بشؤون التكامل الإقليمي:** حيث سيادة المنطق القطري على الإقليمي والقومي والقاري مع تفاوت في أولويات الدوائر السياسية لدى حكومات المنطقة وغياب ثقافة المشاركة السياسية وضعف الوعي بأهمية التكامل.

التحديات القانونية

بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي فغننا نجده يحتوي على 248 مادة و4 ملاحق و9 تصريحات، بينما معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد، كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.

_ بالإضافة إلى سوء اقتران النصوص القانونية القديمة بالتحولات السياسية الجديدة كالنضج السياسي، وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية كذلك المعاهدات المبرمجة بين الدول المغاربية والتي تصل إلى 37 اتفاقية، حيث صادقت الجزائر على 39 اتفاقية وتونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق إلا على 5 اتفاقيات، كما أن طريقة التصويت بالإجماع داخل المجلس الرئاسي شلت نشاطه وعقدت البث في المسائل المختلفة وافتقدت معظم المؤسسات الوحدوية آليات صناعة القرار وكانت صلاحياتها محدودة، لتبقى مجرد أدوات قانونية نظرية، بدلا من تحقيق المغرب العربي لمؤسسات اقتصادية المبنية على المنطلقات الاجتماعية والثقافية لدول المنطقة، والساعية إلى تحقيق تكامل جوهري يحفظ تنميتها وتطويرها واكتفاء الرؤساء المغاربة بتحقيق "مغرب الزعماء" الذين يملكون كل السلطات ولا يربطهم أي التزام بشأن البناء الوحدوي.

الفرع الثاني : التحديات الخارجية: يمكن تحديد أثر العوامل البيئة الخارجية على التجربة التكاملية في المغرب العربي من خلال رصد السلوكات الخارجية للقوى الدولية الفاعلة في النظام التي تشكل منظقة المغرب العربي إحدى أولويات سياستها الخارجية ويعتبر التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي أبرز التحديات الخارجية في المنطقة المغاربية.[1]

1) التحدي الأوروبي: إن الروابط التاريخية التي أورثها الحقبة التاريخية الاستعمارية جعلت أوروبا تعتبر المتوسط فضاء أوروبيا تعمل بكل قواها لتحتفظ بعلاقات متميزة مع الدول المطلة عليه عن طريق الانفراد بربطها سلسلة من الاتفاقيات الثنائية وذلك بتوقيع اتفاقيات شراكة انفرادية مع الدول المغاربية لخلق تعارض بين التوجهات الأوروبية للدول المغاربية وعززت هذه السياسة الرامية إلى إفشال التجمع الجديد واحتواء أعضائه سياسيا، أمنيا، اقتصاديا، وذلك بطرح مبادرات ومشاريع جديدة بداية بمسار (5+5) ثم مؤتمر للشبونة في جوان 2992 وبعدها اصدر الاتحاد الأوروبي إعلان أيسن في ديسمبر 2994 الذي أكد على تفعيل الشراكة الأورو مغاربية لتتجسد هذه السياسة بكل وضوح في إعلان برشلونة 1995 بمنظورها الشمولي،الاقتصادي ،الثقافي الأمني.[2]

التي أفرزت بالمقابل جملة من الآثار على دولة المنطقة وتكتلها.

ا- **أثر السياسات الأوروبية على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي**:

_ تأثير إيرادات الميزانية العامة للدول المغاربية باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول نتيجة انخفاض عائدات الجبائية الجمركية _ لأحد أهم الاتفاقيات القاضي

[1] _ حسين بوقارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ، الجزائر: دار هومة، 2010، ص 73.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص 184.

بالغاء الحواجز والتعريفات الجمروكية على مدى 12 سنة التي تمثلها نسبة 4"/ بالنسبة للمملكة المغربية و 65/ لتونس[1].

و25/ بالنسبة للجزائر وهو ما يكلفها خسائر مالية هامة تتراوح مابين 4.1 إلى 7 مليار دولار سنويا.

_ إغراق الأسواق المغاربية بالمنتجات الأوروبية نتيجة إزالة القيود الجمر وكية مما سيؤدي إفلاس المؤسسات الناشئة لعدم قدوتها على المنافسة.

_ تنامي الدين الخارجي وبشكل ملحوظ لتونس بسبب ارتفاع فواتير الخصخصة، نتيجة لزيادة وتيرة عملية الاقتراض الخارجي.

_ كشف حقيقة الإستراتيجية الأوروبية التي تعمل على القضاء على أي محاولة تقارب بين الدول المغاربية كما تعكس اتفاقيات الشركة الموقعة بين التحاد الأوروبي ودول المغرب العربي معادلة (المركز، الأطراف) ترجح فيها كفة المركز على حساب الأطراف.

_ الطابع العمودي لهذه المبادلات بين التحاد الأوروبي والمغرب العربي يجعل من المنطقة المغاربية سوق أسيرة كما ساهم في تدني مبادلاتها التجارية البينية.

2) **التحدي الأمريكي:** تعتبر منطقة شمال إفريقيا في المنظور الأمريكي منطقة هامة نظرا لموقعها الاستراتيجي، فقد في السنوات الأخيرة إرادة أمريكية للتقرب من دول المنطقة، وترجمت هذه الإرادة في المحاولة التي تعود إلى مبادرة نائب كاتب الدولة الأمريكية ستيوارت ايزنستات المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية والتجارية.

1) **مبادرة ايزنستات**: إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر عام 1997 على الدول المغاربية الثلاث، تونس، الجزائر، المغرب، اتفاقا للشراكة عرفت بمبادرة ايزنستات وأصرت من خلالها على

[1] _ فتح الله والعلو ، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية ، المغرب : دار توبقال، 1997، ص 216.

ضرورة إقامة منطقة تبادل حربين الدول المغاربية كشرط ضروري للتبادل مع الولايات وبموجب هذه المبادرة شرع الطرف الأمريكي في ابرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار والتجارة مع الجزائر في جويلية 2001 ومع تونس2002، أما المغرب فخصصت له مبادرة ترقى إلى درجة اتفاقيات التبادل الحر.[1] ليكون المغرب ثاني بلد عربي واول بلد افريقي يخطو بدعم اقتصادي وامني امريكي باعتباره بلد حليف خارج الحلف الأطلسي.[2] بينما ركزت في سياستها مع الجزائر على الشق الأمني باعتبارها خبيرة في مكافحة الإرهاب.

ب) **أثر السياسات الأمريكية على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي:**

_ إبرام العديد من الاتفاقيات كشفت مؤشراتها الأولى عن تكاليف وخسائر باهظة وامتيازات محدودة الأطراف المغاربية.

_ جعل الأنظمة المغاربية الحاكمة في حالة تنافس وتسابق لتعميق ارتباطاتها بها، في الوقت الذي كان من المفترض توحيد الصفوف والتكامل في إطار مغاربي مضمون النتائج والمكاسب.

_ تغذية الخلافات بين قطبي المنطقة 6 " الجزائر والمملكة المغربية"بما يخدم مصالحها، وبما يضمن تقوية مركزها في لعبة التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

_ تعميق تبعية دول المغرب للوم أو هو ما تكشفه المؤشرات الاقتصادية في ارتفاع حجم الواردات السلعية لدول المغرب من السوق الأمريكية بنسبة 20/ في الوقت الذي لم ترتفع فيه نسب الصادرات المغربية إلا بـ 7/ سنة 2007.

[1] _ إسماعيل معراف ، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2009، ص 184.

[2] _ بشارة خضر ، مرجع سابق، ص51.

فمشروع ايزنستات من أهم وأبرز دعائم إستراتيجية الاختراق الأمريكي للمغرب العربي، والذي يعتبر محاولة أمريكية لاحتواء المغرب العربي، أمنيا، سياسيا، عسكريا، في إطار ما يسمى بالدائرة الأمريكية _ الشراكة _ الأطلسية _ المتوسطية[1].

[1] _ بسام محمد حسين، التنافس الدولي في القارة الإفريقية ، أنظر الرابط .

الفصل الثالث :

دور التهديدات الأمنية الجديدة كمدخل أمني لتفعيل التكامل المغاربي

المبحث الأول: تكلفة اللا تكامل في المنطقة المغاربية ، وآفاق التفعيل الممكنة:

من خلال ما تم استعراضه سابقا لمختلف المعوقات والتحديات التي تواجه مسار التكامل المغاربي وهذا يوحي بأن الطريق نحو إقامة إتحاد مغرب عربي حقيقي في غاية الصعوبة وخاصة في عدم قدرة البلدان المغاربية من التخلص من خلافاتها السياسية، وهذا ما دفع بالعديد من الكتابات إلى اعتباره كمشرع أكثر من كونه تكامل فعلي قائم بذاته بالنظر لعدم تحقيقه أي هدف من الأهداف المرسومة فضلا عن تجميد عمل مؤسساته منذ 1995، في ظل هذا الوضع تكبدت وتتكبد الدول المغاربية تكلفة باهظة على كافة المستويات لكن هذا لا يعني أن هناك حلول وآفاق لمواجهة هذه العراقيل فهناك وسائل وآليات كلفة بتفعيل إتحاد المغرب العربي وعليه سنقدم فيما يلي آثار وتكلفة هذه العراقيل والآليات المتبعة، لإخراج الاتحاد المغاربي من حالة الجمود الذي يعيشه.

المطلب الأول: تكلفة اللا تكامل في المنطقة المغاربية.

يشكل واقع التكامل المغاربي أكبر خيبة أمل خلال العقدتين الماضيين في المنطقة لا يسمح سوى بالحديث عن تكلفة اللاتكامل كما يذهب إلى ذهب إلى ذلك عديد الملاحظين إذ تمثل هذه المنطقة أسوأ تلميذ إفريقيا في مجال التكامل الأفريقي فقد نتج عن الخلافات بين الدول القطرية خسائر ضخمة على مختلف الأصعدة.

- **الفرع الأول : على المستوى السياسي:**وترتبط هذه الخسائر التي تكبدتها دول الاتحاد المغاربي بالخلافات السياسية نتيجة اختلاف الحاجات والمصالح بين بلدان الإتحاد ففي ظل التعدد والتباين في وجهات النظر وفقا لرؤى الأقطار المغاربية، فقد وجد هذا الاختلاف تعبيراته في تناقضات سياسية

واقتصادية أدت إلى تباين في توجهات وسياسات هذه الأقطار وظهور الخلافات السياسية التي مست العديد من الموضوعات: نزاعات الحدود والسيادة الإقليمية والمنطلقات الأيديولوجية والارتباطات الخارجية[1].

ـ ضعف المركز التفاوضي للدول المغاربية على المستوى العالمي كنتيجة طبيعية لغياب إطار إقليمي موحد كان سيدعم موقفها، وهو ما كشفته الاتفاقيات التي برمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع عدد من الدول المغاربية التي كانت الطرف الأضعف فيها.

ـ تعمق الشرح بين شعوب المنطقة وأنظمتها الحاكمة حيث كشف الواقع اللا تكاملي الذي كرسه قادة المغرب العربي عن أوجه القصور الذي تعانيه النظم السياسة ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية القطرية وعجزها عن تلبية حاجيات شعوبها وضمان حياة كريمة، مما ينذر بحدوث اضطرابات الشعبية المتصاعدة التي تشهدها عدد من الدول المغاربية سينتج عنها انجرافات خطيرة في حال عدم الاستجابة لمطالب الطبقية الشعبية .

●الفرع الثاني : على المستوى الاقتصادي:

تتوفر دول المغرب العربي على أهم مستويات التكامل الاقتصادي من موارد بشرية تفوق نسبة 90 مليون نسمة بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يمثل 42 / من مساحة الوطن العربي كما تختزن أراضيها على ثروات معدنية و طاقوية متنوعة لكن نتائج فشل الاتحاد المغاربي كتجربة إقليمية تكاملية كانت وخيمة على الدول القطرية للاتحاد.

_ تخسر دول الاتحاد المغاربي نحو عشرة مليارات (10) دولار سنويا وهو ما يعادل 2/ ناتجها القومي الإجمالي بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية، وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة فالعامل الاقتصادي يعمل على خلاف سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص عمل أكثر[1].

[1] - حروري سهام ، "الخلافات السياسية وآثارها على مسار التكامل المغاربي "، مداخلة ضمن الملتقى المغاربي الأول ، مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية ، جامعة بسكرة ، 2009.

إستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية، والأكثر من ذلك من ذلك مرور تجارتها البينية عبر أطراف ثالثة غالبا ما تكون من دول الاتحاد الأوروبي.

_ تخسر المنطقة المغاربية على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 3 مليار دولار، في الوقت الذي يفترض فيه إن تتجذب هذه الاستثمارات نحو منطقة قارب عدد سكانها 100 مليون مستهلك، غنية بالموارد والثروات الطبيعية والباطنية.

_ تخسر تونس على سبيل المثال. لوحدها 20000 منصب شغل سنويا بفعل غياب التكامل المغاربي.

_ على مستوى الطاقة، فإن الخسارة الناجمة عن عدم التعاون بين الجزائر والمملكة المغربية في إطار مغاربي موحد ضخمة وموحدة ومعروفة جدا فالمملكة تنتهج استراتيجية طاقية تستبعد أي تعامل يمكن ان يؤدي إلى التبعية للجزائر، كما تحجم عن استيراد الكبريت والأمونياك الجزا ئري من أجل تحويل الفوسفات إلى سماد، والأكيد أن التنسيق بين الشريف للفوسفات وسونطراك من شانه أن يرفع بشكل كبير من امكانيات المنطقة المغاربية من حيث إنتاج الأسمدة لتصبح إحدى أكثر المناطق تنافسية في العالم.[2]

_ ضعف المركز التنافسي لكل من دول الاتحاد (UMA) في مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية بسبب توقيع كل دولة إتفاقيات شراكة منفردة مع أوروبا واهتمامها لمناطق أخرى غير محيطها المغاربي.

تجدر هذه الإشارة إلى أن هذه التكاليف والخسائر الضخمة التي تكبدتها دول المغرب العربي هي بالدرجة الأولى مآلها التصورات والسياسات القطرية.

---

[1] _ بدون ناشر، خلافات دول المغرب تكبدها 10 مليارات دولار، أنظر الرابط

http:// WWW.AL_ OMAH.COM/ ECONOMY/ 85854.

[2] _ سليماني مباركة ، مرجع سابق ،ص 194.

المطلب الثاني: مداخل تفعيل إتحاد المغرب العربي .

في حقيقة الأمر يتوقف إحياء مؤسسات التكامل المغاربي على مبادرة داخلية تنبع من إرادة كل الدول الأعضاء في التكتل، إيمانا منهم بقضية التكامل والوحدة بين شعوب المغرب العربي، وهو ما يستوجب توفر الإرادة وإصلاح الأنظمة السياسية كخطوة أولى وهو ما يستلزم التفكير في المداخل والآليات الممكنة لتفعيل مؤسسات هذا التكتل:

الفرع الأول: الآليات السياسية والاقتصادية لتفعيل الاتحاد المغاربي.

1) **المدخل السياسي:** مهما كانت درجة نجاح التكامل الاقتصادي فهو في الحقيقة عملية ذات طابع سياسي حتى وان كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التعامل ونقصد الدول لا تكون هناك عملية تكاملية، وهذا حال دول الاتحاد المغاربي التي تعاني من الاعتبارات السياسية لقادة الأنظمة الحاكمة، وفي ما يلي الاقتراحات السياسية لإحياء العملية التعاملية:[1]

أ_توفر الإرادة السياسية: إذ أثبتت التجربة التكاملية المغربية على أن عوامل الانسداد سياسية بالدرجة الأولى وهو ما جعل المنطقة المغاربية تعاني من متاعب تؤكد نفسها ككيان غير متجانس أرهقته التصورات القطرية الأنانية و المصالح الضيقة، ومن المنطق يشكل توفر الإرادة السياسية الشرط الجوهري لقيام واستمرار التكتل المغاربي وبدونه لن يحقق أي تقدم.د

ب_ إصلاح الأنظمة السياسية: بالمنطقة على أسس الديموقراطية الحقيقية والتي تتوافق مع خصوصية المجتمع، والعمل على تجسيدها عن طريق بناء مؤسسات ديموقراطية فعالة تقوم على أسس شفافة تحترم إرادة الشعب وتتيح لأفراد المجتمع التعبير عن انشغالاتهم ومطالبهم.

[1] _ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 287.

ج_ تسوية القضية الصحراء الغربية: حيث تعتبر القضية حجر عثرة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي منذ سنة 1975، وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية[1].

د_ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني و المغاربي: من خلال تحليل لمعاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي، تبين وان هذه الأخيرة لا تؤسس لاتحاد فدرالي أو كونفدرالين وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعهما روابط الدين والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا بمعنى آخر أن المعاهدة لا تنشأ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكائنات المغاربية، فتحديات الحاضر ورهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي تمحي مصالح الحاضر وتجنب أجيال المستقبل هذه المخاطر.

هـ_فصل السياسة عن الاقتصاد والتكامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الايدولوجيا والمصالح القطرية الضيقة وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات، مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي وموارده وإمكانية وطموحات شعوبه واستشراف مستقبله[2] .

2) المدخل الاقتصادي: للتغلب على المعوقات الاقتصادية والتي هي محرك النشاط على المستوى المغاربي يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

أ- بلورة استرتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع البينية بين الدول المغاربية، عبر المشاريع المشتركة المغاربية بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة، لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة

[1] _ المرجع نفسه ، ص 288.

[2] -محمد شكري ، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي " انظر الرابط cbl. Gov/ pdf / owf 02 wibx ug p 7 T6.pdf

ب_ مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي، بل توظيف عملية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية غبر تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي الآخذ في التشكل والذي مرده انه لا وجود لدول ضعيفة ومفككة في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ج_إلغاء الحواجز الجمركية وتطبيق مبدأ التخصص لتجنب أي شكل من أشكال الإغراق التجاري لسلع متطابقة ولضمان الاستغلال الأمثل للمواد المتوفرة.

د_تنسيق السياسات كشرط مسبق لتحرير التجارة وتعزيز الترابط التدريجي بين دول المنطقة.

ج_ وضع إستراتيجية موحدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي: فالأكيد الذي يتحقق في إطاره الأمن الاقتصادي والجماعي لدول الاتحاد، يجب أن يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور لاقتصادي.والاجتماعي للمجتمعات المغاربية، وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلبعلى السلع والخدمات، كما يجب أن يراعي ذلك المفهوم أهمية الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي أو الدولي بما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة الإنتاج المحلي اللازمين لتحقيق الاكتفاء الذاتي[1] .

تشجيع ماركية رؤوسا وتنتقل أشخاص بين الأقطار وذلك تماشيا مع وأهداف المعاهدة من جهة وتطبيقها لاتفاق تشجبع الاستثمار وترقيته.

د_ تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية م وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسيد هام على أرضية الواقع المعاش، وذلك برصد الإمكانييات المادية والبشرية في كل بلد والعمل على الاستفادة منها لباقي الدول ذلك تحت إشراف هيئة مركزية مستقلة عن مكونات الدول الأعضاء،على أن تدارع أسس اقتصادية

[1] _ abdelkader sid ahmed , Maghreb, quelle integration ala lumiere des experiences dans le tierre monderevue tiers monde n129,p71.

سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية، وبذلك تساهم في خلق سوق موحدة لهذه النشاطات يخلو من كل الحواجز والجمارك والقيود[1].

_ تشجيع كل أشكال التصدير من وإلى الدول المغاربية، وتوفير إمكانات النقل والتأمين وغيرها من الخدمات التي يجب توفيرها للمصدر حتى تنخفض التكلفة.

الفرع الثاني : المقترحات القانونية والثقافية لتفعيل الاتحاد المغاربي:

1) **المدخل القانوني:** ونقصد بذلك إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دافعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات فالواقع أثبت أن معظم تلك النصوص بدءا بالمعاهدة فالاتفاقيات 37 المبرمجة في إطار الاتحاد قد تجاوزها الزمن، وعليه يتطلب الأمر إعادة النظر فيها خاصة المعاهدة وذلك بتلاقي النقائص والثغرات، فالواقع بين أن معاهدة مراكش حملت الكثير من العيوب عند إبرامها والإصلاحات و التعديلات المطلوبة لا بد أن تتمحور حول النقاط التالية:

أ) التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة: فبمجود توقف اجتماعاته لسبب أو لآخر يرهن كل المشاريع الاتحادية التي أعدتها بقية الأجهزة وهذا ما حصل بالفعل إذ أنه ومنذ 1995 والكثير من المشاريع تنتظر المصادقة عليها، فكلما بدت مساعي لعقد القمة السابعة المؤجلة منذ عشرية من الزمن إلا وطرحت تلك المشاريع من جديد أمام مجلس وزراء الخارجية لعرضها على مجلس رئاسة الاتحاد.

ب) إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات: كثيرا ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي ، وان كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس غلى حد ما تمسك الدول بسيادتها ، غير أنه التشبث به في اتخاذ كافة القرارات دون النظر إلى طبيعتها عادة ما يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدودة.

جـ) إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية: لم تكن الأمانة العامة مستقرة وكانت تتبع البلد الذي يترأس الاتحاد، وبسبب ما نجم عن ذلك من تعثر عدلت المادة الحادية عشر من المعاهدة في الدورة

[1] _ لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص 33.

الأولى لمجلس الرئاسة وأصبح لها مقررا دائما بالرباط وأمينا عاما، ونظرا لعدم وضوح صلاحياتها قانونيا فقد تداخلت أعمالها وتضاربت مع أعمال لجنة المتابعة، وتفاديا لذلك تتطلب نقل الأمانة من مجرد جهاز اداري إلى يقوم بأعمال السيكريتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة لمخاطبة أعضاء الاتحاد والذين لا يلتزمون بالقرارات لتنفيذها[1].

د) الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات: إن اعتماد مبدأ مصادقة كل الدول الأطراف في الاتحاد غلى الاتفاقيات المبرمجة في إطار الاتحاد حتى تصبح سارية المفعول أعاق الكثير من الاتفاقيات، فمنذ 1990. لم تخص إلا خمس اتفاقيات بمصادقة كل الأطراف بينما البقية مازالت تنتظر مصادقة دولة أو دولتين وأحيانا أخرى مصادقة الدول الخمس ولوحظ أن المغرب هو الدولة الوحيدة التي سجلت الرقم القياسي في عدم المصادقة.

2) ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد: بعض الهيئات الاتحادية لم يستكمل بنائها بعد كالمصرف المغاربي الاستثمار والذي لم يظهر إلى الوجود إلى غاية اليوم رغم الدور المفعول له في تمويل وتنشيط عملية التكامل الاقتصادي أما الهيئات التي أقيمت ولم تعمل بصفة فعلية كالجامعة المغاربية والأكاديمية وعليه يتطلب استكمال هذه الهيئات.

و) إقامة برلمان مغاربي: لاتحاد المغرب العربي مجلس شورى يتكون من 30 عضو

عن كل دولة يتم اختيارهم من مجالسها التشريعية وهذا عن طريق الانتخابات، صلاحياته لا تتعدى الاستشارة، وهذا مجرد هيئة من هيئات الاتحاد لا تلعب دورها مثل البرلمان الأوروبي فإذا كان الاتحاد جاء

[1] _ صبيحة بخوش، " مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي" الملتقى المغاربي الأول حول مسار التكامل المغاربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة. 2009، ص 9.

لتلبية إحتياجات الناس فغن أحسن طريقة هي إشراك المواطن المغاربي في صنع المسيرة ولن يكون ذلك إلا عن طريق إنتخاب نواب عنهم يمثلونهم أحسن تمثيل في البرلمان المغاربي وينقون مطالبهم وطموحاتهم.

هـ) ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها: أشارت معاهدة مراكش إلى أن العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام الدول العربية والإفريقية التي ترغب في ذلك.

أما فقدان العضوية فجاءات مغيبة في المعاهدات المنشئة الاتحادات والتي تحدد الحالات التي يمكن فيها لعضو ما الانسحاب، فتفعيل الاتحاد يتطلب كذلك أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار حتى لا يرهن مستقبل مستقبل الاتحاد بتحميد عضو من الأعضاء عضويته فيه[1].

2) المدخل الثقافي:

_ بناء إعلام حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي المغاربي ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح ويفرج لفرص الاستثمار الداخلي المنتج.

_ فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حشد الشعوب ونشر الروح المغاربية المشتركة ودفع عملية التكامل في المنطقة المغاربية.

_ إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وحيازة المعرفة وتوطين جامعات ومعاهد تطبيقية دولية في المنطقة.

_ **دور التنشئة السياسية وما تحتله من أهمية بالنسبة للمجتمع** والنظام السياسي، ومن أهم وأسمى مهام التنشئة قيامها بدعم الوحدة الوطنية وترسيخ روح الاندماج القومي والمساهمة في تجسيد شعور قوي بالهوية الوطنية، إضافة إلى كونها تساعد في عملية التطوير الثقافي للفرد، كما ترمي التنشئة السياسية إلى تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان.[2]

[1] _ صبيحة بخوش ، " مداخل وآليات تفعيل الاتحاد المغرب العربي"، مرجع سابق، ص 13.

[2] _ مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001، ص75.

_ الدور الهام الذي تلعبه الجمعيات والتنظيمات بوسائلها المتعددة من خلال تحفيز الشباب لتمسكه بالأخلاق وضرورة التربية الأخلاقية وتنمية القيم في مواجهة كل ما يشاهده من القنوات الفضائية أو شبكات الانترنت ويكون للشباب المقدرة على التعامل بما يحقق الأمن الثقافي المغاربي في أجواء ثقافية عالمية تسودها الهيمنة والتبعية للغرب[1].

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة.

مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي ظهرت تهديدات جديدة يصعب تحديدها أو السيطرة عليها، في ذات طبيعة لا تماثلية وعابرة للحدود والأوطان فأخذ الأمن أبعاد جديدة فلم، يعد محصورا في جانبه التقليدي والضيق يصبح مفهوما موسعا يشمل أبعاد جديدة محورها الفرد، وقد وفرت العولمة وبمختلف أبعادها الجو الملائم لانتشار هذه التهديدات وما شهده العالم من تطور تقني وتكنولوجي في الجانب المعلوماتي لتمس بذلك جميع الأقاليم التي عرفت تحولات أمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولهذا سنشير في هذا المبحث إلى طبيعة هذه التهديدات التي تشكل الديناميكيات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.

المطلب الأول: البعد السياسي والاجتماعي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة.

_ اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي عرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا، وجنوب المتوسط من تهديدات سياسية كالإرهاب واجتماعية كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه المفاهيم التي تشكل تهديدات أمنية جديدة في المنطقة المغاربية.

الفرع الأول: الإرهاب كبعد سياسي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

[1] _ عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي، المغرب: دار توبقال ، 1998، ص 227.

يعتبر مصطلح الارهاب من بين المصطلحات التي عرفت ولا زالت تعرف رواجا في الساحة الدولية، ولمعرفة حقيقة هذا المصطلح يجب أولا معرفة حقيقته اللغوية، ثم معرفة كيف نظر إليه الفقهاء في العالم سواء الغربي أم العربي، وكذا المنظمات والمؤتمرات الدولية.

1) التعريف اللغوي والاصطلاحي الإرهاب:

أ) لغة: الإرهاب مصدر "أرهب " ومادتها: رهب مصدره رهب، ومعنى أرهب في اللغة العربية، أخاف وأفزع[1].

ويقال أرهب "ارهب فلانا" أي أخافه، ورهب يرهب من باب (طرب، يطرب) و(تعب، يتعب) وهو راهب من الله، والله مرهوب وترهبه أي توعده[2].

وقد أقر مجمع اللغة العربية كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية أساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب في مصدر الفعل "أرهب" وأرهب بمعنى خوف. كما عرف مجمع اللغة العربية من معجم "الوسيط" الإرهابيين بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية[3].

لأن الخوف من القتل أو الجرح أو تدمير المنشآت هي الأفعال التي ترتكبها الجماعات الارهابية لا تقترن بالاحترام بل الرعب والرهبة.[4]

ولذا فالترجمة الصحيحة هي إرعاب وليس إرهاب، ومن هنا فإن المتعارف عليه الآن هو أن يطلق على هذه الأعمال كلمة ارهاب، ولقد أقر المجمع اللغوي استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى[5].

---

[1] _ محمد بن علي الأنصاري ابن المنظور، لسان العرب، بيروت: دار المعارف، 1955.ص 487.

[2] _ إمام حسانين عطا الله، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009، ص 98.

[3] _ محمد عبد اللطيف الخشن ، تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة العربية الجديدة، 2006، ص 66.

[4] _ محمد عبد اللطيف الخشن، مرجع سابق، ص 36.

[5] _ عصام عبد الفتاح، عبد السميع، الجريمة الإرهابية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005،

كما أن لفظ الارهاب في القرآن الكريم ورد في عدة سور وبمعان متعددة منها الخشية والتخويف لقوله تعالى "يابني اسرائيل أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي وإياي فارهبون" سورة البقرة، الآية 40.

و وردت بمعنى الخوف والرعب في قوله تعالى "واضمم إليك جناحك من الرهب" سورة القصص الآية32.

_ وفي اللغة الفرنسية نجد كلمتي "Terror " و"Terrorism" تهلان ذات المعنى، وبترجمة كلمة "Terror" إلى العربية نجد أنها تعني عدة معاني: الرهبة، الذغر، وكلمة "Terrorism " عندى ترجمتها نجدها تعني الإرهاب.

ب) **اصطلاحا:** لا يوجد تعريف موحد للارهاب وعليه سنتناول عدة تعريفات ونذكر منها:

_ على مستوى موسوعات والقواميس:

_ في الموسوعة السياسية "الارهاب هو استعمال العنف غير القانوني، او التهديد به باشكاله المختلفة، كالاغتيال و التعذيب والتشويه، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثلك كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".[1]

_ في القاموس السياسي:

" هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الاغاثة ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة."[2]

[1] _ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط2 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 153.

[2] _ مارتن غريفيش، وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 41.

_ في قاموس oxford الانجليزي "الإرهاب هو استخدام العنف والتخوف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". [1]

_ في الفقه العربي: " الارهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي.

_ عرضه الفقيه السياسي سوتيل بأنه " العمل الاجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

ليمكن فيري "إن جريمة الإرهاب الدولي تقع عند توافر العناصر التالية:[2]

- تكرار وقوع أفعال الإرهاب أو تنوعها.
- أن تكون التصرفات الإرهابية بقصد خلق توتر أو اضطراب في العلاقات الدولية.
- أن يكون هناك اختلاف بين:
  - ✓ جنسية الفاعل.
  - ✓ جنسية الضحية.
  - ✓ جنسية المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية.

قد تمارسه الجماعات السياسية أو الحكومات من أجل التأثير على الواقع السياسي"[3].

عرفه الدكتور "نور الدين هنداوي" بأنه مجموعة من الأفعال التي تتسم بالعنف وتصدر عن جماعة غير قانونية ضد الأفراد وسلطات الدولة لحملهم على سلوك معين، أو تغيير الأنظمة الدستورية أو القانونية داخل الدولة[4].

---

[1] _ The Oxfored English dictionary , oxfored The clarondar prss, Vol 11, 1993,p 12.

[2] _ أحميدي بوجلطية بوعلي، ص 8.

[3] _ مختار شعيب، الإرهاب صناعية عالمية، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 17.

[4] _ محمد عبد المطلب الخشن، ص80.

ويرى الدكتور"**تبيل حلمي**" أن الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنها رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي يتغير سلوكها اتجاه موضوع ما".

في الفقه الغربي:

يعرفه الفقيه "Gurvitch" الإرهاب بأنه "أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر لأي صورة" ويذهب **بول ويكلسون** إلى أن الإرهاب هو نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية صعبة يضحى من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية".[1]

حيث يمكن تكييف هذه المسائل في ضوء الاستخدام المشروع للقوة، وفقا لقواعد القانون الدولي فتصبح أعمالا مشروعة ومع ذلك نجد رأيا يتجه حسب أعمال إرهابية، كتلك التي يقوم الفلسطنيون لتحريم أرضهم، حيث تعتبرهم الولايات المتحدة واليهود بالدرجة الأولى خلافا لما أقرته القوانين والاتفاقيات[2].

2- دوافع العملية الإرهابية:

أ-الدوافع السياسية

من أهم دوافع الإرهاب السياسية هي ظاهرة العنف وتناميها حيث تقسم بدورها إلى نوعين داخلية وخارجية، ولربما كانت الأسباب الداخلية كالفقر السياسي غالبا ما يدفع الأفراد والطوائف المضطهدة إلى العنف كسبيل للثأر[3].

[1] _ علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: إيتراك للطبع والنشر والتوزيع، 2007، ص 31.

[2] _ أسامة حسين محي الدين، مرجع سابق، ص 326.

[3] _ علي يوسف شكري ، مرجع سابق ص 86.

من الأسباب الداخلية تخلف الأحزاب السياسية في عدم قيامها بدور واقعي ملموس في تقديم تصورات لها أي عدم وجود خط فكري واضح لها، فالأحزاب السياسية نجدها تنتقد سياسة الحكومة وإظهار سلبياتها دون المساهمة في الحلول[1].

أما الأسباب الخارجية فلابد من التمييز الذي مارسته الدول الكبرى في تنمية الظاهرة الدفع بها، حيث يعتبر ارتباط المنظمات الإرهابية الداخلية بالمنظمات الإرهابية أحد بواعث الإرهاب وخاصة أن هذه المنظمات تعمل لصالح دول أخرى.

كذلك من الأسباب الخارجية تورط عدد من الدول في دعم الإرهاب التي تقع في دولة أخرى وقد يكون بشكل مباشر من خلال أجهزة رسمية عن طريق التمويل أو يقع التورط عن طريق توفر ملجأ للعناصر الإرهابية.

ب-الدوافع الاقتصادية:

الفقر أهم دوافع الإرهاب، وذلك بالتأثير على إهتمامات الفرد وتوجيه سلوكه سواء العام أو الإجرامي، كما لا يمكن الإغفال عن المتاعب الناشئة عن الفقر في ظل النظام الرأسمالي والتي تعاني منها فئة من الشعب مع عدم المساواة في توزيع الثروة وذلك و ذلك بتركيز المشروعات الاقتصادية في مناطق دون أخرى من أهم أسباب اللجوء العمل الإرهابي[2].

تعد المشكلات الاقتصادية وخاصة البطالة من المشكلات الاجتماعية، حيث ترتبط المشكلات بتدني مستوى المعيشة والدخل وهذا ما يساعد على ظاهرة الإرهاب.

[1] _ عصام عبد الفتاح، عبد السميع، مرجع سابق، ص 26.

[2] _ المرجع نفسه، ص332.

الدوافع الاجتماعية: الحرمان قد يؤدي إلى خلق فئات معزولة عن المجتمع فتلجأ هذه الفئات والأطراف التي تشكل مجموعات إرهابية تمارس أنشطتها سعيا نحو تغير تلك الأوضاع المتردية والتخلص منها.

التقدم الحضاري لا يؤثر في درجة وحجم الإبرام، إنما يغير من نوع الجريمة وشكلها فبعد أن كان يغلب عليها طابع البطش والعنف وأصبح يغلب عليها طابع الاحتيال لأن منطق التغير الحضاري يرفع الاعتماد في حل المشاكل على القوة الجسدية وإنما يعتمد على القدرة الذهنية.

الفرع الثاني: الهجرة السرية كبعد اجتماعي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي.

الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرو تاريخية ساهمت في إعمار الأرض وهي تلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات مما يسمح ببناء ثقافي وحضاري مشترك وتمثل الهجرة غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة والمغرب العربي في الفترة الأخيرة أصبح يعاني من هذه الظاهرة من عدة نواحي، وفيما يلي سنوضح، مفهوم الهجرة الغير شرعية وتداعياتها على الأمن المغاربي.

1) مفهوم الهجرة غير شرعية:

أ)**الهجرة لغة**: في لسان العرب إن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية ولا طبيعية فيقال " هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته"[1].

ب) الهجرة اصطلاحا: هي مغادرة الشخص إقليم دولة أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة، فكلمة الهجرة تستعمل عادة الإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغير في الإقامة أو المسكن.

[1] _ زروق العربي ، "ظاهرة الهجرة غير شرعية " في محمد غربي (محرر) ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، ص22.

جـ) تعريف الهجرة غير الشرعية: هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو **"الحرقة"** ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[1].

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق، وفي أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشعل حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساح العاج وإفريقيا الجنوبية ونيجيريا ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في المنطقة المغاربية وحوض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام.

2) دوافع الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية.

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول الشمال وكذلك دول الجنوب نتيجة الأوضاع التي يعيشها الفرد المغاربي كما تبرز ظروف وأسباب دافعة للهجرة السرية في البحث عن حياة أفضل وأكثر نجاح.

أ) الأسباب الاقتصادية:

- ✓ عامل البطالة: حيث تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال حوالي12/ وفي الجزائر 23.7/ حسب المجلس الوطني الاقتصادي و15/ في تونس، ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا يقترب من 14/ وهذه النسبة كانت ستزداد لولا التحويلات التي قام بها المغرب في الخارج

[1] _ سني محمد أمين،" الهجرة غير شرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، أنظر الرابط: http: // sni amine , Mktoobblog. Com

- ✓ التباين الاقتصادي: بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول المغرب العربي.[1]
- ✓ انخفاض الأجور ومستويات المعيشة: فإنخفاض مستوى المعيشة وتدني الأجور حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى المجود في دول المغرب العربي.
- ✓ الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين تعاني الدول خاصة الدول الأوروبية فهي تعاني الشيخوخة.

ب) الأسباب الاجتماعية:

- ✓ ظاهرة الانفجار الديموغرافي التي ولدت مشكلة البطالة فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بفرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى مبرره أكثر من كاف.
- ✓ صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة.
- ✓ آثار الإعلام المركب، فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون إقتناء الهويات والتطلع في عالم سحري يزرع غيهم الرغبة نحو الهجرة:

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة كبعد اجتماعي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي:

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأم، فقد تجدرت هذه الجريمة المنظمة من الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام الوسائل، كالتخويف، الاختطاف، الترهيب.

[1] - عبد القاد رشاقوري،" الهجرة غير شرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط"، في (محمد غربي وآخرون) محرر ، مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثالث : تعريف الجريمة المنظمة:

1) لغة: الجريمة من مجرم أي قطع وكسب، أن الكسب المستجد والمستحب والمكروه وفي آخر يرادف الحمل بالفعل آثما ومن ثمة يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل كما اشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا وقد قال تعالى: **"إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون"** سورة المطففين الآية: 29.

ب) اصطلاحا:

1/ عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها "كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية"

2/ كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة " على أنها جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدا أو أكثر من الجرائم الخطرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1].

ومن أنشطتها المعتادة ، نجد جريمة غسيل الأموال غير مشروع، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن، والسيارات والاتجار بالبشر والأسلحة.... ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على "أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه فرد أو جماعات بالمساس بالإنسان نفسه أو ماله أو مجتمعه ونظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء"

كما أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود ولا نستثني في تعاملاتها أي فضاء أو اقليم وهو يسجل اندهاشا هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998، 2/ من الناتجة عن المتاجرة في المخدرات

[1] _ محمد غربي، الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية، مداخلة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق ، جامعة قسنطينة ، 2008، ص275.

تقدر ما بين 300 و500 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة.

فالجريمة العابرة تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي، ولم يعد من السهل التحكم فيها.

ولتجارة المخدرات الحظ الكبير في الجريمة المنظمة لأن عوائدها تشغل لنشاطات أخرى فقد أوضح تقرير الأمم المتحدة سنة 2004. أن الرقم العالمي لتجارة المخدرات يقارب 500 مليار سنويا وهو يمثل 8/ من التجارة العالمية فزراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي بحوالي 4ملايين من السكان.

المطلب الثاني: البعد البيئي والثقافي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي: تعتبر قضايا البيئة والثقافة قضايا راهنة كونها موضوعات متعلقة بالمركز الجديد للفرد، والتحول الذي أصاب مفهوم الأمن الذي أصبح يركز على الفرد والإنسان في ظل بروز تهديدات أمنية جديدة على الساحة الدولية مست الجوانب الاقتصادية والسياسية وكذلك البيئية والثقافية وفيما يلي سنوضح ذلك.

الفرع الأول: التحديات البيئية كتهديد للأمن المغاربي:

كانت البيئة دائما موضع اهتمام الناس فهي بمثابة الحاضنة التي تمدنا بكل مصادر الحياة اللازمة لاستمرار وجودنا وتكورنا فكانت البداية الحقيقية حول موضوع البيئة الدراسة التي قام بها نادي روما عام 1971 حول موضوع النمو الذي لفت الانتباه حول نقطة جوهرية، وهي أن موضوع الاستفادة المستمرة والاستغلال غير منظم لمصادر الثروة الطبيعية سوف يؤدي إلى توقيف عملية التنمية في فترة قصيرة.[1]

[1] _ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 173.

_ وكان مؤتمر ستوكهولم بشأن البيئة سنة 1972. بمثابة نقطة تحول في تاريخ الوعي البيئي وقد أدى الضغط العام المتنامي الذي تدعمه النتائج العلمية بشأن بالآثار المترتبة على الملوثات المختلفة والتدهور البيئي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إلى تشكيل الادارة السياسية لإتخاد القرارات اللازمة.[1]

وعليه ومع مؤتمر ستوكهولم بدأنا البحث عن مفهوم موسع للتنمية يرتبط بحدود قاعدة الموارد المتاحة، وتلعب فيه الاعتبارات البيئية دورا مركزيا إلى أن انتهى إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر (ريو ديجانيرو) في البرازيل بين 3_ 14 حزيران من عام 1992 الذي عرف بمؤتمر الأرض.

2) التنمية المستدامة: مفهوم يركز على أن التنمية الرشيدة تستند إلى ثلاث مرتكزات رئيسية ، نمو اقتصادي، تنمية اجتماعية، حماية البيئة. فالتنمية المستدامة هي نمط من التنمية تعمل على تجديد الثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن إبقاء البيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال القادمة[2].

_ فالبعد البيئي للأمن أحد أهم قطاعات الأمن لكون أن النظام الايكولوجي يؤثر على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي إلى خلق وضعيات مراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه والموارد الطاقوية كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات كذلك المجاعة، الأمراض ويتفاعل هذه المشاكل مع النمو الديموغرافي تزداد خطورة هذه التهديدات التي تهدد الفرد وحياته ورفاهيته، بما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية. بمفهوم الأمن وهو ما دفع إلى المطالبة بوضع سياسة أمنية تتسع بالمسؤولية، والدول المغاربية شهدت تدهور بيئي ملحوظ نتج عنه تهديد بيئي مباشر فنقص الموارد المائية وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية له تأثيره في عدم قدرة هذه الدول على تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي. فانتشرت معه الأوبئة والأمراض.

[1] _ مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي" السياسة الدولية ، العدد 163، 2006، ص 53.

[2] - عبد القادر محمد فهمي، المرجع نفسه، 175.

الفرع الثاني: البعد الثقافي للتهديدات الأمنية:

_ اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين واهتمام الأمة بثقافتها هو بمثابة الاهتمام بكيانها ومصيرها ومستقبلها، وأنها إذا ما تهاونت في حماية ثقافتها وتراثها، فإن الاندثار والضياع والذوبان في أحضان ثقافات الأمم الأخرى ومن هنا جاء التوجه بالاهتمام بإحياء التراث الحضاري والثقافي وبمواضيع الهوية الثقافية ومواجهة الغزو الثقافي من خلال تحقيق الأمن الثقافي لحماية التراث والثقافة، وبخاصة بالنسبة للأمم التي تعيش أزمات عديدة وتواجه تحديات مختلفة تهدد كيانها ووجودها ومصيرها كالأمة العربية وتلعب ثقافة الأمة دورا هاما في تطويرها وتجديد أساليب حياتها لتكون قادرة على مواجهة متطلبات الحياة وتحديات المستقبل[1].

فالأمن الثقافي مرتبط بجملة أشكال من الأمن العام، إنه امتداد الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري وأمن المياه فتحقيق الأمن السياسي مقرون بمجتمع تتحقق فيه حرية الرأي وحرية التفكير وحرية التعبير. فجميع أنواع الأمن لتحقق تفرض استراتيجيات إنتاجية وعقلانية في إدارة الأمور والموارد من أجل حماية حق جماعي في التنمية والغذاء وإشباع الحاجات.

فالبعد الثقافي يعد من أهم الأبعاد فيما يخص التهديدات الأمنية في المغرب العربي يتجلى في بعض الظواهر الموجودة في المنطقة.

[1]- محمد الميلي ، الأمن العربي : تحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مركز دراسات العربي الأوروبي ، 1996،ص98.

أ) التبعية الثقافية الغربية: وذلك من خلال:

_ عدم تجانس الصفوة المثقفة مع سياقها الاجتماعي، فتكون متباينة مع مجتمعاتها اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم تتولد لديها اهتمامات ومشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن ينهق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب و التأهيل[1].

_ يتعرض أفراد الصفوة المغاربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير والامتيازات المادية والمعنوية، بالمقابل نجد أكثر من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات إذا عملوا لدى مؤسساتها وهو الأمر الذي جعل الصفوة مرتبطة بالمجتمعات الغربية.

_ وسائل الاتصال والإعلام التي كرست العولمة الثقافية ونشر ثقافة الغرب على حساب الثقافة والمقومات الوطنية.

ب**) شيوع الثقافة الاستهلاكية:** إن الأدوات الإنتاجية التي تمطر المجتمع المغاربي لا يلاءم هذه المجتمعات التي تعاني انخفاض الدخل لكن تبقى هذه المجتمعات تشكل أكبر احتياطي ومستهلك بالنسبة للدول الأوروبية في تقبل التكنولوجيا دون محاكاتها.

جـ) تأثير العمالة الأجنبية: تمثل العمالة الأجنبية خطر مباشر وتدريجي تظهر سلبياته بعد مرور زمن على وجودها في المغرب الغربي. كما أن العمالة المحلية التي تعمل بالخارج تأثير هي الأخرى فالمغتربين يستعملون المفردات الأوروبية كبديل للمفردات العربية وهكذا تم تذويب اللغة العربية في هجن لغوي تدريجي.

[1] _ المرجع نفسه ، ص53.

المبحث الثالث: دور التهديدات الأمنية كآلية لتفعيل التكامل المغاربي.

_ بعدما تطرقنا إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تواجه الدولة المغاربية وجدناها تتلخص في التهديدات التي بدأت تمس الفرد والإنسان بالدرجة الأولى كون هذه التهديدات مرتبطة بالتحول في مفهوم الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة وفي ظل التحديات التي تواجه، المغرب العربي والتي كانت أسباب تعثره في أكثر من مرة وهي مرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والقانوني، فكان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دول الاتحاد المغاربي لوضع حد لهذه المخاطر، فعامل التهديدات الأمنية يمكن أن يشكل دافعا لتحريك البناء المغاربي في ظل تراجع دور الدوافع التي بني من أجلها هذا الاتحاد وفيما يلي سنتطرق إلى تأثير هذه التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار شعوب الدول المغاربية واعتبارها في نفي الوقت كمدخل أمني لإحياء دور الاتحاد المغاربي.

المطلب الأول: تأثير التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار دول الاتحاد المغاربي: ازدادت خاصة في السنوات الأخيرة وتيرة ظهور وجدية مجموعة من التهديدات للدول المغاربية، هذه التهديدات التي تختلف من حيث منشئها وحدتها إلا أنها تشترك في كونها تستهدف منطقة واحدة بخصائصها الجغرافية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية.

الفرع الأول: الجماعات الإرهابية وتأثيرها على أمن واستقرار الدول المغاربية.

_ يعتبر الإرهاب من أهم التهديدات في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل إعادة هيكلة المنظمات الإرهابية على المستوى الدولي (القاعدة)، وكذا إلى الدعم الذي تلقاه هذه المجموعات في منطقة الساحل حيث تنقص سلطة الدول فاسحة المجال لعلاقات بين هذه الجماعات والتركيبات الاجتماعية التقليدية في المنطقة مستفيدة من الفقر والحرمان ومختلف الأزمات التي تعيشها هذه الدول، وهو المجال الخصب الذي تقوى فيه هذه الجماعات، وإن كانت الجزائر الدولة المغاربية الأكثر تضررا من الإرهاب إلا أنه أصبح

تهديدا كذلك سواء في المغرب، تونس، وموريتانيا، ومن أهم التيارات الموجودة في المنطقة المغاربية هي:أنظر الملحق رقم (02).

1) تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي: بدأ تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية خلال فترة إمارة نبيل صحراوي في البحث عن سند دولي للعمل الإرهابي في الجزائر وبالموازاة مع سلسلة الاتصالات التي كانت قيادة التنظيم المسلح تجريها مع أكثر من جهة إسلامية في الخارج وركز على "نبيل صحراوي" على تبني نفس خطاب وطلب تنظيم القاعدة في أفغانستان[1]" وبتاريخ 24 جانفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتماءه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في المغرب العربي والتنسيق بينها.

_ فقد أحصى تقرير دولي عن الارهاب في منطقة الساحل 1307 هجوم إرهابي في الجزائر منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 وتتصدر الجزائر قائمة الدول المتضررة من الإرهاب منذ هذا التاريخ المرجعي في التأريخ الإرهاب من بين 8 دول شملها المسح، وهي ليبيا، مالي، تونس، النيجر، موريتانيا، والمغرب، التشاد، كما أبرز تقرير معهد "بوتوماك" الأمريكي للدراسات 2015 بعنوان الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل" أن الجزائر شهدت 22 هجوما إرهابيا سنة 2014، ليبيا 201 هجمة إرهابية، تونس، 27 هجمة. كما أورد التقرير أنه في بداية 2015 أوقف الجيش خلية من 12 شخصا في الجنوب[2].

_ كم كشف تقرير لمجموعة التفكير الأمريكية بوتوماك و "أنتريونوفيرستي" أن معدل الأنشطة الإرهابية في المغرب العربي تنامى بأزيد 25/ عام 2014 وجاء في تفصيل التقرير السنوي، السادس من نوعه، للمركز الأمريكي أن عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة بلغ 289 هجمة إرهابية موضحا " أن ارتفاعا بنسبة 800 / سجلته الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وباقي الجماعات

[1] _ محمد مقدم، القاعدة في المغرب الإسلامي، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010.ص 115.

[2] _ 22 هجوما إرهابيا في الجزائر خلال ثلاث سنوات الاخيرة، أنظر الرابط: www.al ekhbaria.com على الساعة 15:15 يوم الاثنين 16 أفريل 2015.

المتطرفة الأخرى في المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. والملحق رقم (04) يوضح مناطق التهديد الارهابي في المغرب العربي.

كذلك من أبرز التيارات الإرهابية في المغرب العربي:

- حركة التوحيد والجهاد.
- أنصار الشريعة ومقرها الإسلامي تونس تفرعاتها ليبيا وفي شمال مالي وقد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهمها إغتيال السفير الأمريكي في بنغازي، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة تيقنتورين
- الجماعة السلفية الليبية المقاتلة: أعلنت انضمامها هي الأخرى لتنظيم القاعدة، ففي عام 2011 شارك أكثر من 800 مقاتل من الجماعة الليبية المقاتلة في الثورة الأغلبية وأغلبهم كانوا قادة مدنيين في المعارك بسبب خبرتهم في الحروب.[1]

_ وقد حذر توماس ساندرون، الخبير الأمني في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية من كون نفوذ "داعش" يهدد دول شمال إفريقيا، في إشارة إلى تشكيل تنظيم جديد، على غرار تنظيم "دولة الإسلام في العراق والشام" وقال الخبير أن "الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام" تحاول تجنيد مقاتلين في أكثر من 80 بلدا، في جميع أنحاء العالم، وبالمناسبة فإن العشرات من القاتلين المغاربة يوجدون على الأراضي السورية وهم يشكلون في حال دعوتهم، قنابل موقوتة وخطرا محدقا على أمن واستقرار المغرب وقد كشفت تقارير أمنية تونسية أن سيف الله بن حسين، " أمير جماعة أنصار الشريعة التونسية" الملقب "أبو عياض"

وابو بكر الحكيم أشرف في ليبيا على سلسلة إجتماعات مع قيادات "داعش" التونسيين والليبيين العائدين من سوريا، بحضور نظرائهم من جماعة أنصار الشريعة الليبية، حيث تركزت الاجتماعات حول تأسيس جماعة واحدة في المغرب العربي تحمل اسم "الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي" واختصارا بـ

[1] _ الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة، أنظر الرابط .www.assakina .com./center/ partoirs/9413btm

"دامس" إذ تعمل إمرت "داعش" الأمم، وتكون مهمتها الأولى توحيد مختلف الجماعات الجهادية في بلدان المغرب العربي على أن يكون مركز القيادة في ليبيا[1].

الفرع الثاني: الهجرة السرية وتأثيرها على أمن واستقرار الدول المغاربية.

_ في ظل التسعينات ونتيجة الأزمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي خاصة، أدت إلى تزايد وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني لذلك اعتبرت الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن الدول المغاربية، ونظرا للموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي فإنها تشهد ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى أوروبا:

أ) المنطقة المغاربية منطقة عبور: حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا إذ تتخذها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية، ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي والنيجر السنغال، التشاد، فتشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة.

الفرع الثاني:الهجرة السرية و تأثيرها على امن و استقرار الدول المغاربية.

في ظل التسعينيات و نتيجة الأزمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب و منها المغرب العربي خاصة، أدت إلى تزايد و تيرة الهجرة ، فالدافع كان، اقتصاديا، تم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني ذلك اعتبرت الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن الدول المغاربية، و نظرا للموقع الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي فإنها تشهد ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى أوروبا:

[1] _ أحمد مصباح، هبة بريس، التنظيم الإرهابي، "دامس. الخطر القادم الذي يتهدد المغرب " أنظر الرابط hiba press.com, 23800 html.

*المنطقة المغاربية منطقة عبور:حيث تعتبر منطقة المغرب العربي الفاصلة بين وصول الأفارقة إذ تتخذوها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية، ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي و النيجر و التشاد و السينغال، فتشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة ، ففي تونس سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوروبا عبر الموانئ التونسية 17000 و ارتفع إلى 50000 عام 2000 و 100000 عام 2001 ووصل إلى أرقام كبيرة في السنوات الأخيرة.

و في الجزائر وصل العدد إلى 10000 عام 2006 و نفس الرقم في موريتانيا ، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا[1].

*المنطقة المغاربية هجرة سرية نحو أوروبا:حيث لم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقط ، فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة .بدرجة كبيرة ،فقد كشف التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية 2014 ،الصادر عن الجامعة العربية ، أن المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث من حيث عدد المهاجرين،إذ أرتفع عددهم بمقدار 898 ألف نسمة بين عامي 2000و 2013 و بمعدل تغير سنوي نسبته 5و 3في المائة، مسجلا بذلك أعلى معدل سنوي، أضاف التقرير أن المهاجرين من بلدان المغرب العربي الخمسة يقدر بنحو 8و5 عام 2013 ، بزيادة قدرها 1.9 مليون منذ عام 2000 مسجلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 2.3 في المئة معتبرا كلا من المغرب و الجزائر و تونس أكبر الدول المرسلة للمهاجرين و أبان التقرير الصادر أن المغرب العربي إقليم غير جاذب للهجرة الدولية بشكل عام،باستثناء

[1]عمر فرحاتي،"اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن الإفريقي"،مداخلة في الملتقى الوطني،التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التصورات الراهنة،الرهانات و التحديات، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013،ص8.

ليبيا التي استقطبت نحو 756الف مهاجر عام 2013 بزيادة 197الف عن عام 2000 و الجدول الموالي يوضح ذلك:

المهاجرين من بلدان المغرب العربي	2000	2013	الفرق
الجزائر	1.036.933	1.763.789	726.850
ليبيا	246.475	358.637	122.162
موريتانيا	142.578	135.591	6.987-
المغرب	1.970.467	2.856.828	838.361
تونس	486.122	658.364	170.242
جملة	3.834.561	5.795.709	1.910.628

المصدر source: united nqtions.ternds in international migrant stock the 2013 revision.

الفرع الثالث:الجريمة المنظمة و تأثيرها على أمن واستقرار الدول المغاربية.

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية،خاصة و أن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب،تمر على الجزائر إلى غاية مارسيليا و استعملت تونس و الجزائر كمناطق عبور.

فإنتاج المخدرات احد الأخطار التي تواجه مختلف الدول المغاربية،حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات ، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش، وهو يعد الى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة التي تقدر صادرات المغرب

من هذا المخدر حوالي 2000 طن سنويا و نجد أن النسبة تتراوح مابين 60في المائة الى 80بالمئة من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب[1].

فقد كشفت الصحيفة البريطانية،"الايزار فورد"أن الشبكات الإرهابية تمول عملياتها من عائدات المخدرات خاصة تجارة القنب الهندي.

وقد عرفت منطقة المغرب العربي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة المخدرات بكل أنواعها و أشكالها بشكل سريع خاصة بعد تحول المنطقة إلى عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية تم الساحل الإفريقي عبر دول المغرب العربي .إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار كما تم حجز 4أطنان من المخدرات المواجهة نحو شرق أسيا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 مليون دولار بالقرب من منطقة تتراوني 500كم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست. و بهذا فإن مشكلة المخدرات تعتبر تهديدا أمني لدول المغرب العربي خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن بلائها في الجانب الاجتماعي[2].

الفرع الرابع:الكوارث الطبيعية كبعد بيئي للتهديدات أمنية في المغرب العربي.

لقد أصبحت تشكل الكوارث الطبيعية تهديد مشتركا لكل الدول المغاربية بدون استثناء خاصة الفيضانات،التصحر،الجفاف،الجراد الصحراوي.

[1] بيرم فاطمة،"أبعاد السياسة خارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"،مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010،ص 143.

[2] امحند برقوق،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، الشعب، الجزائر:العدد الأول،2005، ص 13.

حيث تشير الإحصائيات أن ارتفاع درجة الحرارة بلغ1درجة في 30 سنة الأخيرة الأمر الذي فرض وجود بنائية للتأقلم مع الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية الموضوعية في الحسبان ، مثل الماء_العنصر الحيوي_لشعوب المغرب العربي يدخل في هذا التحليل أخذا بعين الاعتيار نقص الدراسات التنموية و لتجنب هذا النقص.

كما يعتبر الجراد من لآفات التي تعاني منها كل دول المغرب حيث أن أسرابه بغزو الدول الجافة و شبه الجافة في جهة غرب إفريقيا و الهند ، في فترة انتقال أسراب تستطيع غزو مساحة 29 مليون كم ما يعادل 20في المائة من اليابسة وقد عانت الدول المغاربية أزمات مختلفة ناجمة عن الجراد في فترات متقطعة كان أخرها الموجة التي خرجت المنطقة في 2004 و 2005.

ويعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي،حيث خلف أضرار كثيرة أهمها، تقلص المساحات المزرعة ، الجفاف و تعود أسباب التلوث إلى:[1]

*التقدم الصناعي و التكنولوجي الذي تعرفه دول الضفة الشمالية و الذي له تأثيره على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الضارة للمصانع النى لوثت الهواء،كذلك الملوثات النووية فالتجارب النووية في اليابسة في البحر تؤدي إلى تلويث البيئة.

*الطاقة التي تستخدمها شعوب هذه المنطقة،لها دورها السلبي على البيئة،حيث يصفها الأستاذ ابن شنهو بالخير الشرير لأنها مع الرفاهية المالية توفر أضرار كبيرة على البيئة.

التصحر:يعتبر نقص الماء من التهديدات المشتركة للدول المغاربية فحسب تقرير الأمم المتحدة أن أكثر المناطق تأثرا بنقص الماء تقع في شمال إفريقيا و غرب و جنوب أسيا فنسبة 25 بالمائة من سكان إفريقيا يعانون أزمة المياه.

[1]- ساسي جمال ، مرجع سابق ، ص39.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني كآلية لتفعيل التكامل المغاربي

أكد وزير الخارجية "ميغل انخيل موراتينوس"في ختام إجتماع 5+5في اوائل عام 2008 دعا إلى اسبانيا تشريع و توطيد الاندماج المغاربي كون "كلفة عدم وجود إتحاد جد مرتفعة بالنسبة إلينا جميعا"

الفرع الأول:الإستراتيجية الأمنية الموحدة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة

الاندماج المغاربي مطلب داخلي و خارجي في نفس الوقت فعامل التهديد الأمني و الإحساس المشترك بالتهديد كان دافعا و محركا لكل الأطراف بالتوجه نحو التنسيق الأمن في ظل تناميا التهديدات السالفة الذكر و التي تتميز كونها شاملة للدول المغاربية و تتميز بالطابع ألاستعجالي تؤثر على سياسات الدول المغاربية و تفرض عليها التنسيق الذي هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات و تشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا الوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق غايات رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها منفردة.

هذا التنسيق يؤدي إلى تعاون فيما بين الدول المغاربية لخلق الاستمرارية و إدراج عناصر جديدة في الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الأطراف، و الذي سيصل بالتدرج إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي الذي يساعد على ترقية و ادامة أشكال التعاون فيما بينها.

فقد عقد مجلس وزراء دخلية دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 21 افريل 2013 بالرباط بمشاركة كافة الوزراء و بحضور الأمين العام الاتحاد المغرب العربي و اتفقوا على ما يلي:

في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة:

- التأكيد على بذل كافة الجهود من اجل مكافحة الإرهاب و اجتثاث جذوره ، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم جماعية منسقة و مستمرة،بحكم علاقات الجوار و الانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية بالنظر إلى التحديات و التهديدات المشتركة التي تواجهها .

- بالتنديد بالإرهاب بكثافة أشكالها و أنواعه، لما يمثله من خطر محدق عل سلامة و استقرار و أمن الدول المغاربية و لما يشكله من خطر مباشر عليها.

- التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية ، بما في ذلك تلك التي تنتشر بالدين الإسلامي لتنفيذ مخططاتها.

- توحيد الجهود و تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات و تتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة و إحباط أساليب التنظيمات الإرهابية،في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي و المغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن و تعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الاستراتجيين.

- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي و دول منطقة الساحل و الصحراء.

- التنديد بكافة أشكال دعم و تمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذات و الرفض القطع لعمليات الاختطاف و احتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارس الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها و الدعوة إلى تجريم الفدية و الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن ، لاسيما القرار 1904.

- الدعوة الى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية و أماكن تواجدها و مصادر تمويلها و منع عناصرها من التسلل عب الحدود و تسليمهم للدول الطابة استنادا الاتفاقيات القانونية و القضائية المبرمة بينها.

- تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 2012/09/24 بنواقشط و ما توصل اليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري و الثقافية عبر التمسك بالمذهب المالكي و العقيدة الشعرية و السعي إلى بناء إسترتتيجية موحدة لمواجهة تجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

- اتخاذ التدابير الأمنية الميدانية و العملياتية و العمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المتخصصة لتصدي ظاهرة انتشار الأسلحة لمنع الجماعات الإرهابية من تعزيز قدراتها.

الفرع الثاني:الإستراتيجية الأمنية الوحدة لمواجهة الهجرة غير شرعية و الاتجار بالبشر:

تم في اجتماع وزراء الداخلية للدول المغاربية مناقشة موضوع الهجرة السرية فقد شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة و على تشجيع حرية التنقل و الهجرة الشرعية لما فيه امن ذلك من إثراء حضاري و تنموي على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

و لمجابهة شبكات الاتجار بالبشر و الحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية و متوازنة تم التأكيد على:

*تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية و جرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين و المنظمات الدولية من اجل ضمان معالجة أفضل لتدفق

المهاجرين و هذا ما دفع بالدول المغاربية إلى تبني إستراتيجية مختلفة من اجل احتوائها منها الشراكة الاورو متوسيطية و تم التأسيس لهذه الشراكة في مدينة برشلونةسنة 1995، إقامة مبادرة5+5 و عقدت أول قمة في سنة 2003 فقد دعت الدول المغاربية إلى إقامة مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل.

- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل و الإقامة بين الدول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا.

*العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال الهجرة و الاتجار بالبشر تعزز الجهود الإقليمية و الدولية في هذا المجال.

الفرع الثالث:العمل المشترك لحماية لبيئة.

باعتبار أن المسائل المتعلقة بالبيئة و حماية المحيط هامة مصيرية في عصرنا الحاضر و تتجلى أهميتها من خلال لانشغال البالغ للمجموعة الدولية بشأنها و عملها من اجل التكمفل بها و ذلك عن طريق المواثيق و الندوات و العديد التي تخصص لها في دول اتحاد المغرب العربي كمشاكل التصحر و تدهور البيئة و نظرا لتشابه القضايا الموارد المائية الغابات ، المراعي ، الوسط البحري و التلوث الصناعي و الزراعي و تدني ظروف العيش و غيرها و نظرا للترابط الوثيق بيت سياسات الدول وضع ميثاق مغاربي للبيئة يرسم الأهداف الكبرى لهذه السياسات و تتمثل التوجهات العامة لحماية البيئة فيما يلي:[1]

- إدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و إعطائها الأولوية ضمن المخططات التنموية لدول اتحاد المغرب العربي.

[1] - الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة ، متحصل عليه من الرابط : ...
WWW?MOQUATEL.COM/wifaq/molhak/maghreb/index/htm.

- إعداد برنامج عمل في كل بلد مغاربي تضبط اولويات التدخل العاجلة و الاجلة في مختلف الميادين المتعلقة بالبيئة و الحفاظ عليها.

*معالجة كل الإغراض السلبية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية البيئية و الصحة و نوعية عيش الفرد.

*تبادل المعلومات و التقنيات و التجارب المتعلقة بميادين حماية البيئة وصون الطبيعة بين دول الاتحاد و دعم التكوين و البحث في هذه الميادين .

*تنسيق و توحيد المواقف في المنظمات و الهيئات الدولية المتخصصة.

الملاحق

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

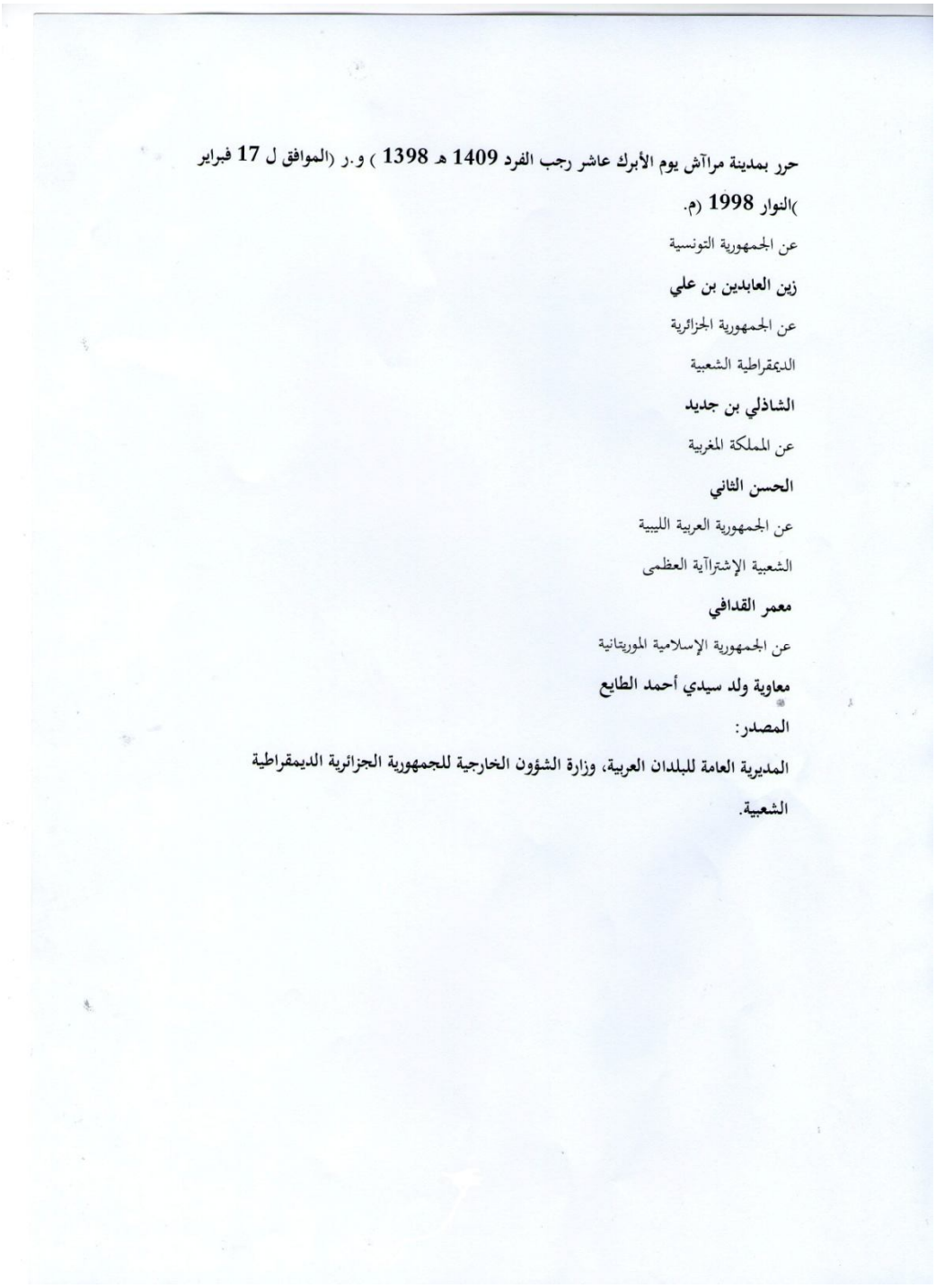

حرر بمدينة مراآش يوم الأبرك عاشر رجب الفرد **1409** هـ **1398**) و.ر (الموافق ل **17** فبراير)النوار **1998** (م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية العربية الليبية

الشعبية الإشتراآية العظمى

معمر القدافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

المصدر:

المديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة الخامسة عشرة:

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

آما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

للدول الأعضاء حرية إبرام أي إتفاقيات في ما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على إقتراح من إحدى الدول الأعضاء و يصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف آافة الدول الأعضاء.

23جانفي 1990 و أصبح نصها على النحو التالي (2 /22/ :تم تعديل هذه الفقرة خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في(21

)يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن آل دولة يقع إختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل

دولة(، أنظر نص القرار ر/7 ت 90 المتخذ في 23 جانفي 1990 بخصوص ترآيب مجلس الشورى.

356

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في آل دولة عضو.

و تتعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

23جانفي 1990 ، على النحو التالي) :يكون للإتحاد 1 /22/ تم تعديل هذا البند خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في21

أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها، آما يعين أمينا عاما لها .(أنظر نص القرار 9ر/ت 90 /المتخذ بتاريخ 23 جانفي

1990بخصوص تنظيم الأمانة العامة و تعديل البند الحادي عشر من المعاهدة.

355

يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن آل دولة يقع إختيارها من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة2) .)

يعقد مجلس الشورى دورة عادية آل سنة، آما يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه.

يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي و يعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر:

تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن آل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات و تجدد بالنصف آل ثلاث سنوات، و تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تتخصص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد و التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية.

آما تقوم الهيئة بتقديم الأراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

تعد الهيئة نظامها الأساسي و تعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، و يكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية و ميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

آل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشترآة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العادية آل ستة أشهر و له أن يعقد دورات إستثنائية آلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

لمجلس الرئاسة وحدة سلطة إتخاذ القرار، و تصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا آلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

تعيين آل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

يكون للإتحاد أمانة عامة تترآب من ممثل عن آل دولة عضو، و تمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء و تحت إشراف رئيس الدولة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها1).

المادة الثانية عشر:

تنميتها الإقتصادية و الإجتماعية، و تعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة و منطلقا نحو إتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية و إفريقية.

أتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الإتحاد إلى:

تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض.

تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.

المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.

نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص و إنتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع :صيانة إستقلال آل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الإقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الإجتماعية للدول الأعضاء و إتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على إختلاف مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية و المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و إتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء

الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية العربية الليبية

الشعبية الإشتراآية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

353

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية؛

و فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية؛

و فخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛

و قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراآية العظمى؛

و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراآية في التاريخ و الدين و اللغة .و إستجابة لما لهذه الشعوب و قادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة إتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق إندماج أشمل فيما بينها.

وعيا منهم بما سيترتب على هذا الإندماج من آثار تتيح لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي و تثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي و إستتباب الأمن و الإستقرار في العالم، و إدراآا منهم أن إقامة إتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة و وضع قواعد مشترآة تجسد التضامن الفعلي بين أقطاره و تؤمن

الخريطة الإقتصادية للمغرب العربي

المـــــلاحـــــق

ملحق رقم 03: مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين

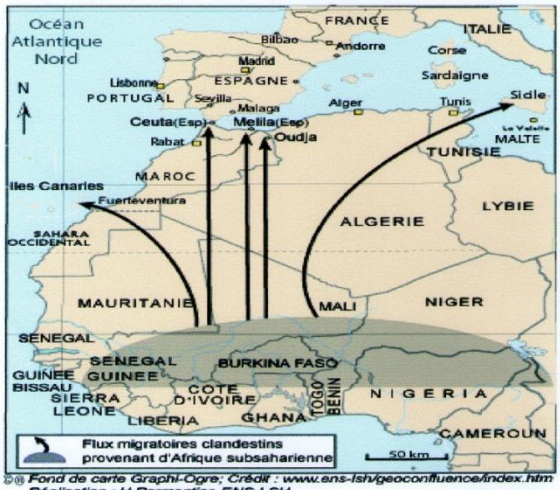

Fond de carte Graphi-Ogre; Crédit : www.ens-lsh/geoconfluence/index.htm
Réalisation : H.Parmentier, ENS-LSH

http://geoconfluences.enslsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut

قائمة

المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب :

1- الجابري محمد عابد ، وحدة المغرب العربي ، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.

2- الشكري علي يوسف ، ، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: إيتراك للطبع والنشر والتوزيع.

3- الطيب مولود زايد، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001.

4- العفاس عمر إبراهيم ، نظيرات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا : جامعة قار يونس ، 2008.

5- الأنصاري محمد بن علي ، لسان العرب ، بيروت دار المعارف 1995

6- الندوي محسن ،تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، بيروت :منشورات الحلبي ،2011

7- بخوش صبيحة ،اتحاد المغرب بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية - 1989-2007،عمان دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،2010

8- ابراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحلاولات العالمية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996.

9- بن خليف عبد الوهاب ، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة و طموحات الشارع،الجزائر : دار الطليعة ،2010

10_ بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر ،أوروبا، الحلف الأطلسي ،الجزائر : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ،2015

11_بوقارة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية ،الجزائر : مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ،2008

12__ ،___، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ،الجزائر :دار هومة ،2010

13_بيلس جون ،سميث ستيف،عولمة السياسة العالمية ،مركز الخليج للابحاث ،الامارات :مركز الخليج للابحاث ،2004

14_جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ،الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع

15_حتي يوسف ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت :دار الكتاب العربي ،1985

16_حسين خليل ،المنظمات القارية و الاقليمية ،بيروت: دار المنهل اللبناني ،2010

17_حمودي عبد الله، المجتمع المغربي في المغرب العربي ،المغرب:دار توبقال، 1998.

18_خصر بشارة ،اوروبا من اجل المتوسط من موتمر برشلونة الى قمة باريس ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

19_ داهش محمد علي ،اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر ،ابو ظبي :مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتجية ،2003

20_دورتي جيمس ،روبرت بالشغراف، لنظريات التضارية في العلاقات الدولية ،(تر) وليد عبد الحي،بيروت :كاظمة للنشر و التوزيع ،1985

21_داهش محمد علي ،اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر ،ابو ظبي :مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتجية ،2003

22_سعيد محمد شاكر ،عبد العزيز خالد،مفاهيم امنية، الرياض:جامعةنايف العربية للعلوم الامنية،2010.

23_شعب مختار ،الإرهاب صناعة عالمية ،مصر :نهضة مصر للطباعة و النشر ،2004

24_شفير لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها ،ج2 بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1986

25_عبد لسميع عصام عبد الفتاح ،الجريمة الارهابية ،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،2005

26_عبد اللطيف الخشن محمد ، تعريف الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضعية ،الاسكندرية :دار الجامعة

27_غربي محمد ، التعامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة ، لبنان :ابن النديم للنشر و التوزيع ،2014.

28_____ ،_____،سفيان فوكة ،مشري مرسي ، الهجرة غير الشرعية في منظمة البحر الابيض المتوسط ،المخاطرة و استراتجية المواجهة ،الجزائر :ابن النديم للنشر و التوزيع ،2014

29_كارل دوتش ،تحليل العلاقات الدولية ،(تر): شعبان محمد محمود ، مصر :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2006

30_محمد فهمي عبد القادر ،النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية ،بيروت ، دار الشروق للنشر ، 2010

31_محمد مسعود عبد الله،مراد علي عباس ،الامن و الامن القومي،مقاربة نظرية تطبيقية ،لبيا:المركز العالمي لدراسات و الابحاث الكتاب الاخضر ،2006

32_مدحت ايوب ،الامن القومي العربي في عالم متغير ،القاهرة :مركز البحوث العربية،2003

33_مصباح زايد عبدالله ،السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة ،لبيا:دار الرواد،2002

34_مصباح عامر ،نظريات تحليل التكامل الدولي ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2008

35_معراف اسماعيل ،الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات ت الدولية ،الجزائر :المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر ،2009

36_مقدم محمد ،القاعدة في المغرب الإسلامي ،الجزائر: دار: القصب للنشر ،2010.

37_مقلد إسماعيل صبري ،الإستراتجية و السياسة الدولية ، المفاهيم و الحقائق الاساسية ، بيروت :مؤسسة الابحاث العربية ،1979

38_مانع جمال عبد الناصر ،اتحاد المغرب العربي_الدراسة القانونية السياسية ،عنابة :دار العلوم للنشر و التوزيع 2004.

39_هدى متنيكس ،تللي كمال الامير ،التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية ، القاهرة :مركز الدراسات الآسياوية،2005.

40_ولعلو فتح الله،المشروع المغاربي و الشراكة الاورو متوسطية ،المغرب:دار توبقال ،1997.

41_وليد عبد الحي ،معوقات العمل العربي المشترك ،لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية ،1987.

2- **الموسوعات و القواميس** :

أ- الموسوعات :

1- الكيالي عبد الوهاب و اخرون ،موسوعة السياسية ،ط2،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1985.

2- غريفيش مارتن ،اوكالان تيري ،المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية (تر)مركز الخليج للابحاث،الامارات :مركز الخليج للابحاث ،2008.

3- مونبريال تيري دي ،كلين جان ،موسوعة الاستراتجية ،(تر)علي محمود مقلد ،بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،2011.

3-المجالات:

1- الفيلالي مصطفى ،"افاق اتحاد المغرب العربي"،المستقبل العربي ،العدد 132،1996

2- برقوق امحند ،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات" جريدة الشعب ، العدد الاول ،2005.

3- برقوق امحند ،"المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري "، مجلة الجيش ، العدد 534،2008

4- بن عنتر عبدالنور ،"تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية "،السياسة الدولية ،العدد 160،2005

5- حلباوي يوسف ،"مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية لخارجية و التكامل الاقتصادي العربي "، المستقبل العربي ،العدد 160،1987

6- حماد عبد الغني ،"التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة "المستقبل العربي ،العدد 250،1999

7- طلبة مصطفى كمال "الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي "،السياسة الدولية ،العدد 163،2006

8- لعجال أعجال محمد لمين "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و السبل تجاوز ذلك "مجلة الفكر ،العدد 5،2010

4- الدراسات الغير منشورة :

أ- المذكرات :

1- طارق رداف ، " الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي الى الهيمنة الامنية الاوروبية المشتركة " رسالة ماجستير ، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، 2005.

2- صاغور هشام ، "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية والخارجية 1989-2011" ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011.

3- قسوم سليم ،"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في مفهوم تطور الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية " رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2010.

5-الدراسات المنشورة :

أ- الملتقيات :

1- حروري سهام ، "الخلافات السياسية وآثارها على مسار التكامل المغاربي " ، مداخلة الملتقى مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الإعتبارات القطرية والتحديات الخارجية ، جامعة بسكرة ، 2009.

2- حدار جمال ،" تأثير التهديدات على مسار التكامل في المغرب العربي " مداخلة في الملتقى مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية ، جامعة بسكرة ، 2009.

3- بخوش صبيحة ، "مداخيل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي " مداخلة في اللتقى ، مسار التكامل في المنطقة المغاربية بين الاعتبارات والحسابات القطرية ، جامعة بسكرة ، 2009.

المقالات :

1- أحمد مصباح ، بريس هبة ، التنظيم الإرهابي "دامس .....الخطر القادم الذي يتهدد المغرب ....."متحصل عليه من الرابط .

2- محمد بسام ، التنافس الدولي في القارة الإفريقية ، متحصل عليه www.albayan magazine.com

3- خديجة عرفة ، "تحولات مفهوم الأمن .....الإنسان أولا " متحصل عليه من الرابط www.islamoline,net /arabic/mafahem/2003/09/article htm

4- سني محمد أمين ، الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب العربي ، متحصل عليه من الرابط http^//samia mine.maktoob

5- الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة ، متحصل عليه من الرابط www.assakina.com/centre /partiors/9413.htm

6- خلافات دول المغرب العربي تكبدها 10 مليارات دولا متحصل عليه من الرابط

http://www.alomah.com.economy

7- 22 إرهابيا في الجزائر خلال ثلاث سنوات الأخيرة ، متحصل عليه من الرابط

www.elikhbaria.com

ثانيا باللغة الفرنسية :

1- الكتب :

1- Djamel Eddine gauchi , l'union de Maghreb arab, intégration , régional et développement , Alger, casbah, 2001

2- Keohane rebert,nye joseph , power and interdepende rivisited , internationale organization,1987.

2-الموسوعات والقواميس :

أ- الموسوعات :

1_Smith steve ,baylis john ,the globalization of word politics 3ed ,unit states ,oxford univercity press,2005.

ب-القواميس :

1_The oxford english dictionary , oxford the clarendar,1993.

3- المجلات :

1_Abdek*lkader sid ahmed,maghreb, quell Integration ala lumiere des experience dans le tiers monde? revue tiers mond,n129,1992.

فهرس الموضوعات :

مقدمـــــة.....ا-و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....1-29

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية.....1

المطلب الأول: ماهية الأمن 1

المطلب الثاني: ماهية التكامل.....9

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.....18

المطلب الأول:الوظيفية الأصلية.....18

المطلب الثاني:الوظيفية الجديدة.....23

الفصل الثاني: التجربة التكاملية المغاربية بين المتطلبات والمؤثرات.....31-70

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي والتاريخي للاتحاد المغرب العربي.....31

المطلب الأول: مفهوم اتحاد المغرب العربي.....31

المطلب الثاني: نشأة اتحاد المغرب العربي.....34

المبحث الثاني: مقومات وأهداف اتحاد المغرب العربي.....38

المطلب الأول : مقومات التكامل المغاربي.....38

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربي.....45

المبحث الثالث: واقع اتحاد المغرب العربي بين الانجازات والتحديات.....51

المطلب الأول:الإنجازات المؤسساتية والميدانية.....52

المطلب الثاني:معوقات تحقيق التكامل المغاربي.....61

فهرس الموضوعات :

الفصل الثالث: دور التهديدات الأمنية كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي.....73-108

المبحث الأول: تكلفة اللاتكامل المغاربي وآفاق التفعيل الممكنة.....73

المطلب الأول: تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية 73

المطلب الثاني: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.....76

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة.....82

المطلب الأول: البعد السياسي والاجتماعي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة .82

المطلب الثاني: البعد البيئي والثقافي للتهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.....92

المبحث الثالث: دور التهديدات الأمنية كآلية لتفعيل التكامل المغاربي.....96

المطلب الأول : تأثير التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار دول اتحاد المغاربي 96

المطلب الثاني: التنسيق الأمني كآلية لتفعيل التكامل المغاربي.....104

الخاتـــــمة.....

الملاحق 108

قائمة المصادر والمراجع 112

ملخص الدراسة:

التكامل المغاربي أصبح ضرورة ومطلب داخلي لا مفر منه لما يحققه ،من فوائد على الدول الأعضاء في مجال الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية، المتزايدة لمواطنيها و كذا للوقوف في وجه التحديات الداخلية والخارجية في إطار بيئة دولية و إقليمية غير مستقرة ،خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية، وان كان الأساس الاقتصادي دوره ضعيف في دفع السياسات العامة للدول المغاربية إلى التكامل و ذالك راجع لهشاشة مؤسسات الاتحاد المغاربي لغلبة الهاجس السياسي والحسابات القطرية، فانه لا بد من توفر عناصر أخرى ، ليس أن تكون بديلا عنها ولكن لتكون حافزا إضافيا و دافعا بل تخضع الدول المغاربية إلى انتهاج سياسة التنسيق (Cordination) والتعاون فيما بينها ، فالتهديدات الأمنية مثل الإرهاب الذي لايعترف بالحدود والهجرة السرية التي هي نتاج فشل أو سياسات العامة و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و المرتبطة بشبكات تهريب المخدرات بالإضافة إلى التحديات البيئية المتزايدة كالتصحر و التلوث كلها عوامل تدفع بالدول المغاربية إلى توحيد و تنسيق العمل فيما بينها و انجاز سياسات و تنفيذ استراتجيات و تبادل المعلومات سوف تخدم التقارب المغاربي و تقرب وجهات النظر و بالتالي المدخل الامني يمكن أن يفعل التكامل المغاربي وهو الهدف المنشود .

ملخص الدراسة:

الملخص باللغة الإنجليزية :

Maghreb integration has become a necessity and :

internal demand inevitable to achieve, the benefits of the Member States in response to social demands and the economic, growing to its citizens and as well as to stand in the face of internal and external challenges in the framework of an international environment and regional unstable, especially with the emergence of security threats, and that was the economic foundation role weak in pay policy for the countries of the Maghreb to the integration and the piece see the fragility of the Maghreb Union institutions to the predominance of political concern and national accounts, it is essential to provide other elements, not be a substitute for it but to be an additional incentive and motivation, but the Maghreb countries subject to adopt a coordination policy (Cordination) and cooperation among them, security threats such as terrorism, which does not recognize borders, illegal immigration, which is the result of failure or public policies and cross-border organized crime and associated networks of drug trafficking in addition to growing such as desertification and pollution and environmental challenges are all factors pushing the Maghreb countries to unify and coordinate the work among themselves

ملخص الدراسة:

and complete the implementation of policies and strategies and the exchange of information will serve the Maghreb and closer convergence of views and thus the security entrance could do Maghreb integration .which is the desired goal